



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

الفرنك الأفريقي كنموذج للوحدة النقدية: دراسة تحليلية تقييمية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:
- الدكتور بلارو علي

من إعداد:
- فليغة كوثر
- سعدي أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------|-----------------|--------------------------|--------|
| سلامة وفاء | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| فرطقي جابر | أستاذ مساعد "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| بلارو علي | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعية: 2022/2021



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

الفرنك الأفريقي كنموذج للوحدة النقدية: دراسة تحليلية تقييمية

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

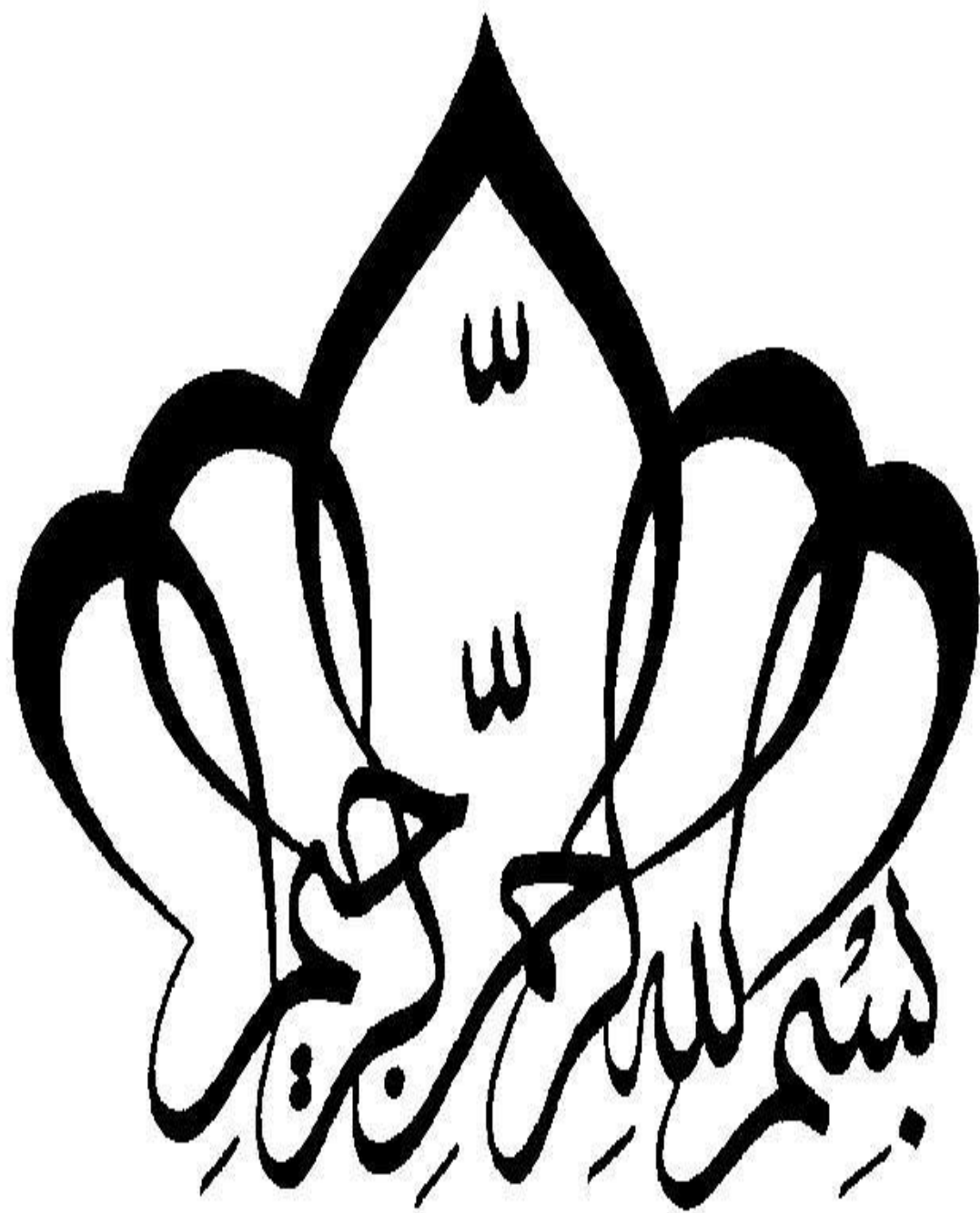
تحت إشراف:
- الدكتور بلارو علي

من إعداد:
- فليغة كوثر
- سعدي أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|--------------|-----------------|--------------------------|--------|
| سلامة وفاء | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| فرطقي جابر | أستاذ مساعد "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |
| بلارو علي | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعية: 2022/2021



الإهداء

إلى من جعل الله طاعتهم من العبادات إلى من رباني أحسن تربية وتعبد على مصاعب الحياة
"أبي العزيز" أدامه الله فخرا وتاجًا على رأسي مدى الحياة.

إلى قرة عيني إلى أملي وسر تكويني في الحياة إلى من تحملت المشقات لأجلي "أمي الحبيبة"
أطال الله في عمرها.

إلى من كانوا لي عونًا في الحياة سندي ومصدر قوتي وجرأتي "إخوتي"، إلى مصدر سعادتي
"أخواتي"، إلى رفيقة دربي صديقتي "ندى" دمتي لي.

إلى كل من عرفني وأحبني وأحترمني.

كوثر

الإهداء

إلى من منحني ثقته ووضعها نصب عيني وعلمني أن الأخلاق تاج كل إنسان في هذا الكون، إلى من علمني أصول الحياة بمعانيها وكان لي المثل الأعلى "أبي الحبيب"، إلى أعلى نعم الله علينا في هذا الكون ركيزة الأسرة ونورها الذي لا ينطفئ إلى ذات النبع الصافي من الحب والحنان الدافئ، إلى القلب الذي تجرعت منه حبا لا ينفذ ومن كانت قدوة الحياة "أمي الغالية"، إلى من قاسموني رحم أمي والذين كانوا دائما مبعث عطائي ومنبع احترامي وطريقي في النجاح أخي "صابر"، "زين الدين"، "باسم"، حفظهم الله من أي مكروه، إلى خير سندي في هذه الحياة والكتف الذي أميل عليه أختي الغالية "دلال" وإلى عائلتها الصغيرة زوجها "لمين" وبراعم الحب "جود عبد الرحيم" و "راند" حفظهم الله، دون أن ننسى خالتي العزيزة "تورة" التي كانت لها فضل كبير في تزيين طريق العلم لي، وإلى بنات خالتي حفظهم الله جميعا وخاصة أنفال، وإلى صديقات دربي أكن لهم محبة خاصة وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وشكرا.

أحلام

الشكر والعرفان

الحمدُ لله حُبًّا

الحمدُ لله شُكْرًا

الحمدُ لله رَجَاءً وِطَاعَةً

الحمدُ لله دَائِمًا وَأَبَدًا

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير وفائق الإحترام إلى كل ما ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بلارو علي على توجيهاته القيمة، وإشرافه المتواصل على هذا العمل، كما نشكر كل أساتذتنا الذين ساهموا في تكويننا.

دون أن ننسى شكر كل أعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة.

الملخص

منطقة الفرنك الأفريقي منطقة اقتصادية ونقدية تتكون من اتحادين نقديين منفصلين عن بعضهما, اتحاد اقتصادي ونقدي لدول غرب أفريقيا واتحاد اقتصادي ونقدي لدول وسط أفريقيا. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء الدول الأعضاء في الفرنك الأفريقي وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل الدراسة وإستخلاص نتائجها حيث توصلنا إلى أن الفرنك الأفريقي من أقدم الاتحادات الاقتصادية إلا أنه الأضعف وقد سبب استخدامه كبح في معدلات التنمية للدول التي تتعامل به, وبالتالي فهو تكامل نقدي غير ناجح وبالتالي لايمثل منطقة عملة مثلى.

الكلمات المفتاحية: الفرنك الأفريقي, اتحاد اقتصادي ونقدي لدول غرب أفريقيا اتحاد اقتصادي ونقدي لدول وسط أفريقيا, تكامل نقدي, منطقة عملة مثلى.

Abstract:

Le franc CFA est un espace économique et monétaire composé de deux unions monétaires distinctes, une union économique et monétaire des pays d'Afrique de l'Ouest et une union économique et monétaire des pays d'Afrique centrale.

Là où cette étude vise à évaluer la performance des États membres du franc CFA en suivant l'approche descriptive-analytique afin d'analyser l'étude et d'en tirer les résultats, l'intégration monétaire est un échec et ne représente donc pas une zone monétaire optimale.

Mots-clés : Franc CFA, Union économique et monétaire ouest-africaine, Union économique et monétaire centrafricaine, intégration monétaire, zone monétaire optimale.

الفهرس

| الصفحة | العنوان |
|--|--|
| I | الإهداء |
| II | الشكر والتقدير |
| III | الملخص |
| IV | فهرس المحتويات |
| V | قائمة الجداول |
| VI | قائمة الأشكال |
| VII | قائمة الاختصارات والرموز |
| أ-ب | مقدمة |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية للتكامل النقدي | |
| 4 | تمهيد الفصل الأول |
| 21-5 | المبحث الأول: أساسيات عن التكامل الاقتصادي والنقدي |
| 11-5 | المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي |
| 17-11 | المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل النقدي. |
| 21-17 | المطلب الثالث: معايير منطقة العملة المثلى |
| 24-21 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة |
| 22-21 | المطلب الأول: الدراسات السابقة |
| 23-22 | المطلب الثاني: القيمة المضافة |
| 24 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية للفرنك الأفريقي | |
| 26 | تمهيد الفصل |
| 50-27 | المبحث الأول: تجربة التكامل النقدي في أفريقيا. |
| 33-27 | المطلب الأول: لمحة عن الفرنك الأفريقي CFA |
| 43-33 | المطلب الثاني: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا |
| 50-43 | المطلب الثالث: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا |
| 57-50 | المبحث الثاني: منطقة الفرنك اتحاد نقدي خارج الأقطار النظرية. |
| 56-50 | المطلب الأول: مؤشرات منطقة الفرنك |
| 57-56 | المطلب الثاني: علاقة الفرنك الأفريقي بمنطقة العملة المثلى |
| 58 | خلاصة الفصل الثاني |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الجدول |
|--------|--|-----------------|
| 35 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة البنين | الجدول رقم (1) |
| 36 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة بوركينا فاسو | الجدول رقم (2) |
| 37 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج | الجدول رقم (3) |
| 37 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا بيساو | الجدول رقم (4) |
| 38 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة مالي | الجدول رقم (5) |
| 39 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة النيجر | الجدول رقم (6) |
| 39 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة السنغال | الجدول رقم (7) |
| 40 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة توغو | الجدول رقم (8) |
| 45 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة الكاميرون | الجدول رقم (9) |
| 46 | أهم المعطيات الاقتصادية لجمهورية أفريقيا الوسطى | الجدول رقم (10) |
| 46 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة تشاد | الجدول رقم (11) |
| 47 | أهم المعطيات الاقتصادية لجمهورية الكونغو | الجدول رقم (12) |
| 48 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا الإستوائية | الجدول رقم (13) |
| 48 | أهم المعطيات الاقتصادية لدولة الغابون | الجدول رقم (14) |
| 55 | تطورات الناتج المحلي الإجمالي الفردي في منطقة الفرنك الإفريقي. | الجدول رقم (15) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الشكل |
|--------|--|---------------|
| 51 | معدلات التضخم في اتحادي منطقة الفرنك الإفريقي مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء | الشكل رقم (1) |
| 52 | معدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في منطقة الفرنك الأفريقي | الشكل رقم (2) |
| 53 | معدلات النمو للنتاج المحلي الإجمالي : سيماك، الإيموا وأفريقيا جنوب الصحراء | الشكل رقم (3) |
| 54 | الصادرات والواردات | الشكل رقم (4) |

قائمة الاختصارات والرموز

| المعنى باللغة العربية | الاختصار |
|--|----------|
| منطقة الاتحاد الأوروبي | UERO |
| الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا | UEMOA |
| الفرنك الأفريقي | CFA |
| الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا | CEMAC |
| فرنك وسط أفريقيا | XAF |
| فرنك غرب أفريقيا | XOF |
| البنك المركزي لدول غرب أفريقيا | BCEAO |
| البنك المركزي لدول وسط أفريقيا | BEAC |
| البنك المركزي لجزر القمر | BCC |
| صندوق النقد الدولي | IMF |
| مجلس العمل والحوار الإجتماعي | CTDS |
| الناتج المحلي الإجمالي | PIB |
| بنك التنمية لدول أفريقيا الوسطى | BDEAC |

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد التكامل النقدي مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يسبقه عدة مراحل متمثلة في منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة واتحاد اقتصادي وفق النظريات الكلاسيكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي. ففي وقت مضى كانت بعض الدول الأفريقية مستعمرات لفرنسا حيث كانت خاضعة لقواعدها ومتمركزة في أغلب الدول، وقد فرضت مبدأ القوة والإستيطان لكن مع مرور الوقت إنتقضت الدول وعملت المستحيل لطردها فرنسا ونجحت فعلا في ذلك، لكن على الصعيد الاقتصادي لم تستطع كونها مازالت تحت السيطرة الفرنسية، فهي التي فرضت الفرنك والذي هو العملة الموحدة والرسمية لـ 15 دولة، دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والذي يضم 8 دول، ودول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا الذي يضم 6 دول ودولة جزر القمر، وذلك من أجل الحفاظ على نفوذها في أفريقيا وتسييرها للاقتصاد كونها خاضعة لها، وبما أن التبعية لا تخلق تنافس فإن الفرنك الأفريقي كان يهدف دائما إلى التكامل الاقتصادي فحاول التخلي على فرنسا وجلب شركاء آخرين فاعلين في الاقتصاد يقدمون نقلة نوعية للفرنك أهمهم دول آسيا الذين عملوا على إلغاء التعريفات الجمركية لتسهيل المبادلات التجارية وكذلك خفض قيمة الفائدة لتسهيل تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة، والتركيز على اقتصاد المعرفة عبر إنشاء أقطاب اقتصادية متخصصة في المدن الكبرى بالإقليم، وهذا ما يدفعا لطرح الإشكالية التالية:

هل تمثل منطقة الفرنك الأفريقي منطقة عملة مثلى؟

وللوصول لحل هذه الإشكالية سنطرح التساؤلات التالية:

- ماذا تمثل منطقة الفرنك الأفريقي؟
- هل يعتبر التكامل النقدي في أفريقيا تكامل نقدي ناجح؟

1. فرضيات البحث:

- لا تمثل منطقة الفرنك الأفريقي منطقة عملة مثلى.
- يعتبر التكامل النقدي في أفريقيا تكامل نقدي ناجح.

2. مبررات إختيار موضوع البحث:

بعد الإطلاع على العديد من المواضيع المتشعبة في مجال الاقتصاد الدولي لفت إنتباهي هذا الموضوع، فقد وجدنا أن الدراسات عن الفرنك الأفريقي قليلة جدا مما دفعنا إلى إختيار الموضوع عن غيره قصد إثرائه وتوفير معلومات قيمة تساعد في المستقبل طلاب العلم.

3. أهداف البحث أهميته:

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ البحث حول الفرنك الأفريقي.
- ✓ التحقق فيما إذا كان الفرنك الأفريقي يمثل منطقة عملة مثلى.

أما أهمية الدراسة: فتتمثل في مكانة الفرنك الأفريقي وأهمية تطبيق الدراسة عليه، وكذا إثراء البحث العلمي.

4. حدود البحث:

فيما يخص مجال الدراسة فقد تطرقنا في الإطار المكاني إلى دراسة كل من غرب ووسط أفريقيا. أما بخصوص الإطار الزمني فيتضح مجال الدراسة من خلال الدراسة المحددة خلال الفترة (1945-2020).

5. منهج البحث:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بإعتباره ملائم للدراسة كما يساعد على الوصول إلى المعرفة الحقيقية والمفصلة.

وإعتمدنا كذلك المنهج التحليلي وهو منهج يهدف إلى تحليل كافة المستجدات المتعلقة بالفرنك الأفريقي وذلك من خلال دراسة التكامل النقدي في أفريقيا.

6. صعوبات البحث:

- المراجع باللغة الفرنسية مما يتطلب ترجمتها.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة.
- نقص المصادر والمراجع الورقية مما يتطلب الإعتماد المراجع الإلكترونية بكثرة.
- الموضوع لم يتطرق له من قبل في جامعة سكيكدة.
- جائحة كورونا والتي أثرت على عدد لقاءاتنا.

7. هيكل البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول الذي يتناول الأدبيات النظرية للتكامل النقدي والذي سوف نتطرق فيه إلى أساسيات عن التكامل الاقتصادي والنقدي، والدراسات السابقة والقيمة المضافة.

الفصل الثاني الذي يتناول الأدبيات التطبيقية للفرنك الأفريقي وسوف نتناول فيه تجربة التكامل النقدي في أفريقيا، منطقة الفرنك اتحاد نقدي خارج الأقطار النظرية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للتكامل النقدي

تمهيد

برزت فكرة التكامل الاقتصادي كظاهرة دولية بعد الحرب العالمية الثانية التي سمحت بظهور علاقات دولية جديدة أدت إلى نشوء فكرة التكامل الاقتصادي كنتيجة لإزدياد الشعور والرغبة لدى مختلف دول العالم ويعد التكامل النقدي وسيلة ضرورية وجزء لا يتجزأ من عملية التكامل الاقتصادي وإن اختلف الإثنان في وتيرتها زمنياً، فإن تحقيق وإنجاح التكامل الاقتصادي الكامل يستلزم بالضرورة تكامل نقدي كامل، وهذا ما سنتناوله في فصلنا. ولهذا سنتعرف في هذا الفصل على الإطار النظري للتكامل النقدي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات عن التكامل الاقتصادي والنقدي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: أساسيات عن التكامل الاقتصادي والنقدي.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث المطلب الأول يحتوي على مفهوم التكامل الاقتصادي، المطلب الثاني مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي، أما المطلب الثالث مراحل التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

وفي هذا المطلب سوف نتناول الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

أ- لغة: لقد ورد في القواميس العربية بمعنى مماثل، ففي قاموس "مختار الصحاح": جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد (كمل) يكمل بالضم (كمالا) وكمل الشيء إذا استوفى وأصبح خال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس "المصباح المنير" (كمل) إذا تمت أجزائه وكملت محاسنه، (كملا) بفتحتين أي كاملا وافيا و(استكملته) استتمته.

ب- اصطلاحا: لم يحظ مصطلح التكامل الاقتصادي بإتفاق عام بين الاقتصاديين، فبعضهم إستغل مصطلح الإدماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملو مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهات النظر حول طبيعة التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، وتماشيا مه هذه الملاحظة فإن هناك تنوع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي. يعد هذا الإصطلاح مرادفا لما يورد في اللغة الإنجليزية باسم **Economic Integration**، ورغم ذلك فهو من المفاهيم التي لا تخلو من الغموض، فقد يندرج تحت عنوانه مختلف أشكال التعاون الاقتصادي، وقد يتسع ليضع الجوانب الاجتماعية في الحسبان وقد يدخل في إعداد الأهداف القومية كوسيلة لتحقيق أهداف معينة.¹ هناك إختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي كما يلي:

- فالأستاذ "بيلا بلاسا" **Bela Balasa**: يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة فيوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في إنتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.²

¹ مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكست-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير قسم العلوم التجارية-إختصاص: تجارة دولية وتنمية مستدامة-، جامعة 08ماي1945، قالمة-الجزائر، 2019/2018، ص ص 16،17.

² بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- قسم العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، ص4.

– وشدد "روبسون Robson" سنة 1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال.¹

– والجدير بالذكر أن من أولى التعاريف حول ظاهرة التكامل الاقتصادي قدمت من قبل الاقتصادي "جان نينبر جن"، حيث عرف التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تحوي جانبيين "جانب سلمي" يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية، إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية، و"جانب إيجابي" يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإيجار.²

– إن التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث شهد تطورا وذلك في ظل تزايد العولمة التي شهدتها الثمانينات والتسعينات إذ أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات والعمالة وحركة تنقل رأس المال وتكامل السوق المالية، ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة أصبح التكامل الاقتصادي يشير ليس إلى تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان والمعيقة الصفقات وحركة السلع ورأس المال والعمالة وحسب بل أصبح يشير أيضا إلى تنسيق القوانين والتنظيمات وتجانسها وتبني المقاييس والمعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية.³

– والواقع أن هناك العديد من التعريفات للتكامل الاقتصادي تختلف حسب وجهة نظر الفكر الاقتصادي والنظام الاقتصادي الذي يعمل فيه، حيث أنهم كلهم يتفقون في أنها: إجراءات تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي مع إيجاد فرص متكافئة أمام عناصر الإنتاج لإستغلالها أفضل إستغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية لدول الأعضاء.⁴

الفرع الثاني: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي.

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي.

أولاً: دوافع التكامل الاقتصادي.

المؤكد أن هناك أسبابا عامة لها أثر كبير في تفضيل الدول للتكامل الاقتصادي نذكر منها:

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، ص24.

² رواج عبد الرحمان، حركة التجارة والدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة -دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2013/2012، ص ص 4،5.

³ إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تخصص اقتصاد دولي-، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، ص6.

⁴ محمد المغربي لمياء، التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)-دراسة حالة مصر وتجمع الكوميس-، المجلة العربية للإدارة، مجلد37، عدد4 مصر، ديسمبر (كانون الأول)2017، ص88.

1. **دافع سياسية:** وجود دوافع سياسية يلعب دورا مهما في قيام التكتلات الإقليمية، فمن بين دوافع قيام المجموعة الأوروبية المشتركة (على سبيل المثال) الدافع السياسي، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية أدركت مجموعة من دول أوروبا الغربية وفي ظل سيطرة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تستطيع إذا بقيت منفردة أن تحافظ بشكل حقيقي على إستقلاليتها ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم وتطورها.¹
- إن العلاقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي علاقة وثيقة، والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية.²
2. **دوافع اقتصادية:** وتتمثل في مايلي:

- ✓ الإستفادة من إنتاج حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإنخفاض التكاليف، الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين.
- ✓ توفير المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- ✓ تخصص وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة.
- ✓ زيادة معدل نمو الاقتصاد في الدول الأعضاء خصوصا في الآجال الطويلة عن طريق تشجيعه للإستثمار.
- ✓ زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحقيق معدلات التبادل الدولي لصالح دول المنطقة المتكاملة.³
- ✓ رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية.
- ✓ رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع والإرتقاء بها من الصناعات الصغيرة التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر الحالي.

¹ بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1981-2007)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 57، 58.

² نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 21.

³ بن يوب لطيفة، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي -دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

✓ التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها.¹

3. دوافع اجتماعية: يسمح التكامل الاقتصادي برفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني المنطقة التكاملية، كما يؤدي إلى تظافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يعمل على إعادة توزيع السكان في المنطقة التكاملية فينتقل السكان من المناطق الأكثر إكتظاظا إلى المناطق الأقل سكانا.²

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي.

لنجاح التكامل الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات وهذه المقومات تتمثل في الآتي:

أ- توفر موارد الثروة الطبيعية: إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفنقر إلى موارد الثروة الطبيعية.³ والتي تتمثل في أراضي زراعية وغابات، ثروة حيوانية، ثروة بترولية، وثروة مالية ومعدنية. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمثل.⁴

ب- توفير الأيدي العاملة: يعتبر توفير الأيدي العاملة المتخصصة والمدرّبة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي، حيث أن عملية التكامل تعمل على إنتقال اليد العاملة بمعنى حرية إنتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة.⁵ مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل إستغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار. كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.⁶

ت- توفر وسائل النقل والمواصلات: إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسع حركة التبادل التجارية وتشجيع الإستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء، ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية، وتسهيل علاقته مع الدول الأجنبية.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص24،25

² نوري منيرة، "دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016/2017، ص15.

³ عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2002، ص21.

⁴ الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد5، الجزائر، ص26.

⁵ عبيرات مقدم، مرجع سبق ذكره، ص21.

⁶ رواج عبد الرحمان، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة -دراسة تحليلية تقييمية التجارية الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2010/2000)-، مرجع سبق ذكره، ص23.

- ث- توفر مناخ سياسي ملائم: إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي.¹ وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية، والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول أو بالإجراء بين حكوماتها قائمة على الإعتراف والإحترام المتبادلين وحسن الجوار.²
- ج- تعتبر المقومات التي تشترك فيها مجموعة من الدول ضمن التجمع التكاملي، من العوامل المساعدة على التقارب وتسهيل عملية التكامل فيما بينها، حيث يكمل بعضها البعض، كالموقع الجغرافي، وروابط الدين واللغة والثقافة والحضارة والمصير المشترك، ومع هذا لا يجب تحميلها أكثر من اللازم، فهذه الروابط أهميتها في توحيد الأقطار لا تكفي وحدها لإقامة التكامل والتعاون، ومن ثم يجب توافر مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية أخرى بحيث تجتمع وتتشابك فيما بينها لتوفر الظروف الملائمة لتحقيق التكامل بين الدول.³

الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي.

تتم المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي في مايلي:

- أ- منطقة التجارة الحرة: وفي هذه المرحلة يتم الإتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البيئية فيما بينها، وبالتالي تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو المشتركة في منطقة التكامل على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل.⁴ مع إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين بإستيراد السلع ثم إعادة شحنها وتصديرها إلى الدول الأعضاء والتي تفرض معدلات حماية أعلى نسبياً.⁵

¹ عبيرات مقدم، مرجع سبق ذكره، ص22.

² رواج عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص23.

³ مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير:تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013/2014، ص28.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة للواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص27.

⁵ بولعل محمد، الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغربية إلى إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية-دراسة حالة تونس، المغرب، (الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير - تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2010-2011، ص5.

ب- **الاتحاد الجمركي**: وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي.

كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.¹

وقد عرفته "الجات" بأنه "حلل إقليم جمركي واحد مكان إقليمين أو أكثر، وذلك عندما يؤدي هذا الحلل إلى تنحية حقوق الجمارك والقيود التجارية بين الأقاليم المكونة للاتحاد، وكذا عندما تصبح حقوق الجمارك وباقي التنظيمات المطبقة من طرف أعضاء الاتحاد في مواجهة الأقاليم الأجنبية عنه موحدة وتطبيقية".²

ت- **السوق المشتركة**: يتم في هذه المرحلة إلغاء الرسوم الجمركية، وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي، وإلغاء كذلك القيود على حركة إنتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الإستثمار وزيادة كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية إنتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنظمة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة سنة 1964.³

ث- **الاتحاد الإقتصادي**: يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الإقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصراً أساسياً في تطور الاتحاد الإقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للإختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك

¹ الوافي آسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص20.

² عوض عصب، عوض، "التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق (رؤية التكامل الاقتصادي اليمني السعودي)"، مجلة الأندلس للعلوم الإقليمية، المجلد3، العدد6، مارس 2011، ص 69.

³ مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص23.

بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.¹

ج- **الاتحاد النقدي**: إن تحقيق وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول مشكلة بذلك اقتصادا واحدا تتداول فيه عدة عملات وطنية مختلفة مما يحول دون تجانس لكل الاقتصاديات وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ويبقى على التمييز فيما بينها.

حيث أن حرية التنقل والهجرة وحرية تحويل رؤوس الأموال وحرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل الكامل، ويظهر ذلك بوضوح إذا ما تذكرنا ما بينه الواقع من أن التجارة تستدعي المدفوعات، وأن حركة رؤوس الأموال تستدعي إمكانية العملات المختلفة، أو أن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الفرص للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها ومن هنا قيام نظام مدفوعات دولي يسمح بإجراء المدفوعات الدولية وإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود ولا رقابة وهو باختصار "التكامل النقدي" وهو جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي.²

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل النقدي.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم التكامل النقدي، وصيغه وكذا منطقة العملة المثلى.

الفرع الأول: مفهوم التكامل النقدي.

تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح الاتحاد النقدي، فيرى بعض الاقتصاديين أمثال "Werner" و"Medio" بأنه تثبيت أسعار الصرف البيئية بشكل دائم بين عملات المنطقة المتكاملة، إلا أن هذا التعريف أخذت عليه عدة سلبيات، فقد أكد "Gordon" أنه بالرغم من التثبيت القاطع لعملات دول الأعضاء وأنه طالما بقيت تحمل كل واحد منها اسما مختلفا فإنه سيصبح من السهولة التخلي عن هذا التثبيت كلها إستدعت الظروف ذلك.

فيرى بعض الاقتصاديين أمثال "Mecheluf" و"J.Wilamsone" بأن التكامل النقدي هو إنشاء عملة واحدة مشتركة لتحل محل عملات دول الأعضاء في المنطقة التكاملية.³

كما تعددت مفاهيم التكامل النقدي بتعدد المرجعيات الفكرية للاقتصاديين، وكذلك مع بروز ونجاح بعض التجارب الإندماجية الأثر القوي على إثراء نظرية التكامل النقدي، فقد ألهمت المفكرين وفتحت المجال أمام المناقشات العلمية والأكاديمية الجادة.

¹ الوافي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص21.

² رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص14.

³ بن يوب لطيفة وآخرون، إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد01، 2015، ص162.

فيعتبر الاقتصادي "Bela Balassa" أن سعر الصرف الثابت الذي لا رجعة فيه يمثل السمة البارزة للتكامل النقدي، ولكن يتطلب شرطين مسبقين: أولهما مركز القرارات الخاصة بالسياسات المالية والنقدية، وثانيها قبول الأقطار المختلفة المكونة للتكامل لمضامين سياسة سر الصرف الثابت، وهي شروط لتوافق السياسات النقدية في مختلف دول الأعضاء.

أما "روسين" فيرى التكامل النقدي يقوم على شرطين أساسيين هما:

✓ وحدة سعر الصرف: أي ضرورة وجود أسعار صرف ثابتة ودائمة بين العملات الوطنية المختلفة؛

✓ قابلية العملات للتحويل: أي إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي مع ضرورة بناء سوق مالية متحررة من

القيود الجغرافية المفروضة على أنواع حركة رأس المال.

أما الاقتصادي "لامفالوسي" وإن كان يتفق مع "روسين" فيما يخص النقطة الثانية، إلا أنه يؤكد على إستقرار وليس تثبيت سعر الصرف بين عملات الأقطار الأعضاء.

وقد إستعمل الاقتصادي "كوهن" مفهوم التكامل النقدي بمعنى واسع، وذلك بتمييزه بين ثلاثة معاني له:

✓ تكامل عملة أو اتحاد سعر الصرف: ويعني به تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة مدعومة بعون متبادل أو بصندوق إحتياط مشترك.

✓ تكامل مالي أو تكامل سوق رأس المال: ويعني به حرية حركة رأس المال وتوحيد المؤسسات والأسواق المالية، غير أن "كوهن" يعتقد أنه من الممكن هذا النوع من التكامل دون تكامل عملة أو توحيد أسعار الصرف أو تثبيتها، ويذهب إلى أبعد من ذلك ليقر بأن التكامل المالي قي غياب تكامل العملة لا يتضمن بالضرورة التوحيد أو التنسيق بين السياسات النقدية.

✓ تكامل نقدي صرف: ويتضمن سياسة نقدية موحدة، غير أنه قد يذهب إلى أبعد من ذلك يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية الأخرى.¹

ويشير التكامل النقدي إلى الحالة التي يكون فيها أكثر من إقليم يشترك في عملة موحدة، وسياسة نقدية وسياسة صرف أجنبي موحدة، ويمكن أن تنجم عن إتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف عندما تقرر جميع الأطراف المعنية لإنشاء تبادل عملة موحدة البنك المركزي المشترك والمسؤولية المشتركة عن السياسات النقدية، مثلما هو الحل في التكامل النقدي الأوروبي، والتكامل النقدي والاقتصادي لدول غرب أفريقيا. والتكامل الاقتصادي والنقدي لدول أفريقيا الوسطى، تكامل العملة في منطقة شرق البحر الكاريبي، وبعض الترتيبات الأخرى المماثلة.²

¹ بلفاطمي عباس، محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، ص 33،34.

² عزي خليفة، الجدل القائم حول منطقة العملة المثلى المعايير والتقييم والدوافع، مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي إليزي دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد3، جانفي 2019، ص48.

كما يمكن تعريف التكامل النقدي في مفهومه الأشمل بأنه "خلق وحدة نقدية بين دول معينة من خلال تداول عملة مشتركة، وإنشاء سلطة نقدية ومالية موحدة، وإنجاز درجة عالية من حركة عوامل الإنتاج والسلع، بما فيها حركة العمل ورأس المال، بهدف توثيق الترابط الاقتصادي العضوي بين تلك الدول".¹

الفرع الثاني: صيغ التكامل النقدي

يختلف التكامل النقدي من حيث مداه وشموليته، فقد يكون كاملا عندما يتم تبني عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي موحد، وقد يكون جزئيا عندما يشمل مرحلة أو شكلا من أشكاله.

أولاً- التكامل النقدي الكامل: يقصد به خلق عملة مشتركة لتحل محل العملات الوطنية المتعددة في أداء جميع وظائف النقود، وتدار من قبل بنك مركزي موحد مما يتطلب توحيد السياسة النقدية والتي تضم على سبيل المثال ضرورة الإتفاق المشترك على معدلات الإئتمان المصرفي، والذي يعمل على إزالة أسباب الإختلاف بين مستويات الأسعار ومعدلات التضخم وكذا الإختلال في موازين المدفوعات بين الدول الأعضاء، وتوحيد نظام سعر الصرف، عملات الدول اتحاد العملات الأجنبية، وكذلك توحيد السياسة المالية لمنع أي إختلاف ممكن أو محتمل فيما بينهم، وبالتالي الحد من إنتقالية الدول الأعضاء في سياساتها الإقتصادية الوطنية لصالح السياسة الاقتصادية المركزية الجديدة التابعة للتكامل ككل.

وتعتبر العملة المشتركة بين مجموعة من الدول مرحلة متقدمة من مراحل التكامل النقدي وأنها تتطلب توافر مجموعة من أشكال التكامل الجزئي.²

ثانياً- التكامل النقدي الجزئي: يندرج ضمن صيغة التكامل النقدي الجزئي عدة أشكال يمكن عرضها كما يلي:

أ- **اتحاد المدفوعات:** هو ترتيب يقوم بموجبه عدد من البلدان ذات العملات غير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها، أي ضمن منطقة التكامل النقدي، ويمكن للتكامل أن يوفر إئتمانا للدول الأعضاء بغاية تغطية جزء من الإختلال في موازين مدفوعاتها البيئية، ويعد اتحاد المدفوعات مفيدا حتى في حالة ضالة حجم التبادل التجاري البيئي، فإنشائه سوق يحفز بشكل تدريجي التبادل وبالتالي رفع حجم المدفوعات البيئية، وهذا يجعله مفيدا على المدى الطويل، ويمكن أن نأخذ مثال التكامل النقدي الأوروبي الذي أسس على اتحاد المدفوعات بشكل تدريجي أيضا، إبتداءا بنظام مقاصة محدود ولكن متعدد الأطراف، وصولا إلى اتحاد المدفوعات كامل

¹ بودري الشريف، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لا إستقرار النظام الدولي -التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، 2015/2016، ص197.

² بن يوب لطيفة، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2014/2015، صص54،55.

وبموارد ومساهمات كافية تسمح له بإمداد الدول الأعضاء بإئتمان قصير ومتوسط الأجل لمواجهة أي عجز قد يحدث في ميزان مدفوعاتها البيئية.¹

ب- **تنسيق أسعار الصرف البيئية:** يتم في هذه المرحلة الإتفاق بين الدول الأعضاء على إتباع سياسات من شأنها التنسيق بين أسعار الصرف لعملات الأطراف المشاركة من خلال إقامة هيكل للأسعار المركزية بين العملات الوطنية لهذه الدول، وتحديد المدى الذي يمكن أن تتغير فيه أسعار الصرف البيئية وتلتزم هذه الدول بتقييد الإنحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق التدخل ببيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، هذه الإجراءات تقلل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البيئية وبالتالي تشجيع الدول الأعضاء على توسيع حجم المبادلات التجارية بينها. ومن أمثلة هذه الصيغة من التكامل النقدي الجزئي "نظام الثعبان الأوروبي".

ت- **التنسيق النقدي:** يتم في هذا الشكل الإتفاق بين الدول الأعضاء على السياسات النقدية المتبعة لغرض تحقيق التقارب الاقتصادي وتقارب أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وغالبا ما يتم تحقيق هذا التنسيق في أسعار الفائدة، أو يتم التنسيق من خلال المعرض النقدي وذلك حسب سياسة أسعار الصرف المتبعة.²

ث- **تجميع الإحتياطي:** هو ترتيب يقوم بمقتضاه بإيداع جزء من إحتياطياتهم لدى أحد الوكلاء، وتترتب لأعضاء حقوق سائلة حيث تشكل هذه الحقوق جزءا من إحتياطياتهم في حين يترتب الوكيل نفسه حقوقا سائلة لدى الطرف الثالث، وطالما كان هناك تباعد زمني معقول بين الإختلال في موازين مدفوعات الأعضاء، فإن بوسع الوكيل تقديم القروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء وقد يكون هذا القرض قصير الاجل أو طويل الأجل، وقد يكون تلقائيا أو يخضع لشكل من أشكال السيطرة الإجتهدية للوكيل وقد كان ل"روبرت تريغن" السبق في الدعوة إلى هذا التجميع الإحتياطي.

ج- **العملة الموازنة:** يقصد بها أن تصلح للمنطقة المطروحة بأكملها بوصفها عملة مكملة للعملات القائمة وليست بديلا عنها، ومن شأن تلك العملة أن تخدم القطاع الخاص بدلا من أن تكون مجرد وحدة حسابية للقطاع الحكومي برغم أنها قد تؤدي هذا الدور أيضا. ولقد ساء التصور عادة أن عملة من هذا القبيل يمكنها مبدئيا على الأقل أن تتخذ خطواتها الأولى نحو التطبيق بأدائها أدوار دولية وبوصفها وسيلة حسابية، وقد نشأ هذا الإقتراح في وقت واحد بصورة مستقلة على يد كل من "مانيفيكو" و"ويليامسون" ثم

¹ غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015/2014، ص67.

² نصير أحمد وآخرون، إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الأفريقية الواقع والتحديات، ملتقى دولي حول الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019، ص326.

"فورلنج"، وثمة صيغة معدلة لهذا الإقتراح هي المعروفة ببيان يوم جميع القديسين (All Saint's Day Manifesto).¹

ح- تحقيق التكامل بين الأسواق المالية: يشير تكامل السوق الرأسمالية إلى الخطوات الرامية إلى زيادة حركة إنتقال رأس المال، وهذا عن طريق إلغاء قيود الصرف وتنسيق سياسات الضرائب والسياسات الإستثمارية ودمج الأسواق المالية القصيرة وطويلة الأجل. فضلا عن تحرير حركة التدفقات الرأسمالية في منطقة التكامل، هناك إمكانات توحيد السياسة المتعلقة بحركة رأس المال بينها وبين بقية العالم وكذلك المواءمة بين سياستها حيال الإستثمارات المباشرة الوافدة من الخارج، والتوجيه المشترك للفوائض المالية الموجودة خارج المنطقة.²

والسياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال والتي تعني توحيد سياسات الخارجية اتجاه كافة التدفقات الخارجة أو الداخلة إلى المنطقة المتكاملة وذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمد في مواجهة العالم الخارجي وقيام بتوحيد سياستها الخاصة بتوجيه الإستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو اتجاه إستثماراتها في الخارج، مما يؤدي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للإستثمارات الخارجية.³

الفرع الثالث: منطقة العملة المثلى

عرفت منطقة العملة المثلى تعاريف مختلفة وذلك:

- في إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة وعدم قدرتها على ذلك خارجها؛
- في إطار التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء من حيث الإيدولوجيات السياسية والاقتصادية؛
- في إطار التناغم بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية.
- في إطار تكامل أنماطها التجارية.

تعني كلمة مثلى (Optinum) ما أشارت إليه نظرية الرفاه (Welfare theory) وهو إستهداف تحقيق تعظيم في إستقرار الأسعار والإستخدام الشامل وتوازن المدفوعات، حيث دلت نظرية إلى ان رفاهية السكان في مثل هذه المنطقة دالة متزايدة في ثلاث عوامل هي:

- ✓ الدخل الحقيقي؛
- ✓ إستقرار الدخل الحقيقي، أي إستقرار الأسعار؛

¹ ويليامسون جون، التكامل النقدي العربي: المفهوم والصور والأهداف، نظرة عامة، مجلة المستقبل العربي العدد 25 (31 مارس 1981)، ص ص 67، 68.

² نصير أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 326.

³ بن يوب لطيفة وآخرون، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مرجع سبق ذكره، ص 162.

✓ إستقلالية المنطقة في الإختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي.¹ يوصف إقليم معين بأنه منطقة عملة مثلى (O.C.A)، إذا كان بالإمكان تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى من خلال تشارك كامل الإقليم في عملة واحدة. "أو هو الإقليم الذي يكون فيه تكاليف التخلي عن أسعار الصرف كأداة للتكيف أقل بكثير من المنافع المتحققة من تبني عملة واحدة أو نظام سعر صرف ثابت"، ويتحقق ذلك عندما تتصف الدول الراغبة في إصدار عملة واحدة بعدد من الخصائص، ولا تكون أي من تلك الدول مصرة على ممارسة حقها في طباعة النقد ذاتيا أو أن يكون له سياسة نقدية مستقلة، وتعود الزيادة في وضع نظرية منطقة العملة المثلى "لروبرت مونديل" 1961. تلتها أعمال رائدة أخرى يأتي على رأسها ما قام به "رونلد ميكنون" 1963، و"بيتركين" 1969.²

جاء في تعريف "Kenen" بأن منطقة العملة المثلى وسطا بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المرنة، فهي تقوم على القيام بتثبيت أسعار الصرف بين مجموعة من البلدان وثيقة الصلة ببعضها والتي تشابه فيما بينها أقاليم البلد نفسه والقبول في نفس الوقت لتقلبات في أسعار الصرف بين مثل هذه المجموعات من البلدان من مثل ذلك التقويم المشترك لعملات السوق الأوروبية المشتركة اتجاه العملات الأخرى من خارج السوق. ويؤكد "Machlup" أن ما يهم في النهاية على أي حال هو رغبة جميع الأعضاء في التنازل على إستقلاليتهم في شؤون النقد والإئتمان والفائدة، وعليه عمليا فإن منطقة العملة المثلى هي إقليم لا يصر أي جزء منه على خلق النقود وتملك سياسة نقدية مالية خاصة به.³

وتعتبر المنطقة منطقة عملى مثلى إذا استخدم فيها عملة واحدة أو عملتين أو أكثر من العملات. وترتبط قيمتها ببعضها البعض لتكون في الحقيقة عملة موحدة. ولكي يكون أداء عملتين كأداء عملة واحدة يتوجب أن يكون سعر الصرف ثابتا، غير قابل للتعديل وجامد وسهل التحويل، كما يتوجب على السلطات النقدية المعنية تنسيق سياستها بطريقة تسهل تثبيت القيمة بين عملات الدول الأعضاء، فمناطق العملة المثلى هي أن يتم إنشاء أسعار صرف ثابتة مجموعة دول ترتبط بشكل كبير ببعضها البعض.

¹ بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2015/2014، ص ص 27، 28.

² عبد الرحمان بن محمد السلطان، مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2010، العدد 17، السعودية، 31 أكتوبر 2010، ص ص 4، 5.

³ بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ومن ثم تعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة العملة التي توفر أفضل عمليات التكيف كفاءة في استجابتها للاضطرابات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تنسيق السياسات النقدية والمالية في مواجهة الأزمات على المستوى المحلي والدولي.¹

المطلب الثالث: معايير منطقة العملة المثلى

وجد عديد من النظريات التي تناولت التكامل النقدي بالتفصيل ومن أهم هذه النظريات منطقة العملة المثلى وهذا ما تطرقنا له.

الفرع الأول: المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى.

توجد عدة معايير تقليدية لمنطقة العملة المثلى ندرس منها

أولاً- حرية حركة عوامل الإنتاج.

يعرف منطقة العملة المثلى بأنها إقليم يتميز بقابلية كبيرة لعوامل الإنتاج خاصة عنصر العمل على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا ويؤكد أهمية إنتقال هذه العوامل في معالجة التضخم والبطالة في الدول الأعضاء وقد وضح "Mundell" أن أسعار الصرف المرنة لا يمكنها معالجة التضخم والبطالة في جميع الدول المعنية في آن واحد وبالتالي لا يمكن تفضيلها على العملة المشتركة أو العملات الوطنية التي ترتبط بأسعار صرف ثابتة.²

ثانياً: درجة الإنفتاح التجاري.

في مقال له نشر في سنة 1963 بعنوان "مناطق العملة المثلى" إقترح "ماكينن" (Mckinnon.R) معيار آخر لإختيار نظام الصرف، يتمثل في درجة الإنفتاح التجاري فكلما كان الاقتصاد أكثر لاستخدام أسعار الصرف الثابتة وبالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلى وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي بمعنى أسعار الصرف المرنة هي أكثر فائدة بالنسبة للاقتصاديات المنغلقة إلى حد ما.³

ثالثاً: معيار مدى تنوع مزيج الناتج Diversity of product Mix

يقدم "بيتركينن" ثلاث معايير أساسية حول هذا المعيار وهي:

¹ رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص7.

² نوري منيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

³ بلفاطمي عباس، هل يشكل مجلس التعاون الخليجي العربي منطقة العملة المثلى"أ"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، سنة 2011، ص47.

- إن تعرض الدولة متنوعة الناتج إلى إنخفاض في الطلب على صادراتها الرئيسية لن يؤدي إلى حصول بطالة حادة، كما يحصل للدولة أحادية الناتج.

- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب الداخلي خاصة بين الصادرات والاستثمارات ستكون أضعف في الاقتصاد متنوع الناتج لذا فإن التغيرات الحاصلة في الإستخدام الداخلي نتيجة لتغير الطلب الخارجي لن تكون كبيرة.

إن الاقتصاد متنوع الناتج لن يتعرض لتغيرات في معدلات التبادل التجاري **Terms of trade** بقدر ما يتعرض له الاقتصاد أحادي الناتج فكلما إزداد تنوع ناتج اقتصاد ما وخاصة صادراته، أدى إلى إبتعاده عن التقلبات الخارجية.

- إن المعايير الثلاث المذكورة آنفا تمثل معايير تقليدية لتحديد النطاق الملائم لمنطقة العملة المثلى وذلك بإعتماد خاصية اقتصادية محددة لذلك النطاق وتعاني هذه قصورا وهو إبتعادها عن إبراز المنافع الاقتصادية المترتبة عن إنشاء منطقة العملية المثلى بإستثناء تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي.¹

الفرع الثاني: نظرية تحليل التكاليف والمنافع.

يعد هذا المعيار أسلوبا جديدا ومتطورا يضع إطارا لتحديد منطقة العملة يأخذ في حسابه جميع العوامل المحددة لها ومحاولا في الوقت نفسه تقويم جميع التكاليف والمنافع الناجمة عن المشاركة في منطقة العملة من منظور الدولة العضو فيها وفي ضوء هذا المعيار يجري تعريف منطقة العملة بالموازنة بين التكاليف والمنافع.

وهذا ما فعله الاقتصادي الإنجليزي "جي-إمي وود" (G.E.Wood) الذي تعامل مع مناطق العملة لا على أساس الأمثلية وإنما على أساس تحليل تكلفة المنفعة (Analysis cost Benefit).²

1- التكاليف

هناك عدة من التكاليف المرتبطة بعضوية اتحاد نقدي قائم على عملة موحدة أبرزها التالية:³

- ✓ تحد الوحدة النقدية من قدرة دول الاتحاد على تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- ✓ تفرض معايير التقارب التي يلزم استيفاؤها للتأهل لعضوية الاتحاد النقدي قيودا تتعلق بعجز الميزانية، والدين العام وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.
- ✓ أن معدل التضخم الذي قد يكون مناسباً في بلد ما قد لا يكون مناسباً في بلد آخر.
- ✓ أن حدوث الصدمات الذي قد يكون مناسباً في بلد ما قد لا يكون مناسباً في بلد آخر.
- ✓ أن حدوث الصدمات غير متزامنة في ظل غياب القدرة على تغيير أسعار الصرف في البلدان المتضررة يجعل من الضروري وجود نظام لتحويل الدخل من دول الاتحاد أقل تضرراً إلى الدول الأشد تضرراً.

¹ الحياي عبد الله فاضل، آفاق التكامل النقدي دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات إقليمية، مجلد 6، العدد 19، سنة 2010، ص 5.

² رواق خالد، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

³ عبد الرحمان بن محمد السلطان، مرجع سبق ذكره، ص 179.

2- المنافع

أشار وود "wood" عن منطقة السوق الأوروبية المشتركة أو المجتمع الاقتصادي الأوروبي يرى أن هناك أربع منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال خلق منطقة عملة بين أقطارها وهي كما يلي:¹

✓ هناك عوائد من الاقتصاد في الموارد بصورة رئيسية في المعاملات الخاصة بحقل الصيرفة والصرف الأجنبي.

✓ هناك عوائد من الاقتصاد تنشأ عن إعادة توزيع الموارد ناتجة عن تجميع الاحتياطات في منطقة العملة.

✓ عوائد ناشئة عن تنامي التجارة وتقليل عدم التوكد ناتجة عن تحديد سعر الصرف.

✓ عوائد ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية.

الفرع الثالث: معايير أخرى لمنطقة العملة المثلى.

أولاً- التشابه في معدلات التضخم.

يمكن للإختلافات الخارجية أن تنشأ أيضاً من الخلافات المستمرة في معدلات التضخم الوطنية الناتجة عن الإختلالات في التطورات الهيكلية وسوق العمل والسياسات الاقتصادية والتفضيلات الاجتماعية بذكر أنه عندما تكون معدلات التضخم بين الدول ومنخفضة ومماثلة فإنه مع مرور الوقت معدلات التعادل التجاري ستبقى أيضاً مستقرة إلى حد ما وهذا سوف يعزز أكثر موازنة حسب المعاملات الجارية والتجارة والحد من الحاجة إلى إيرادات تعديلات في أسعار الصرف الاسمية.²

ثانياً- معيار التكامل المالي.

أشار إنجرام إلى أن التكامل المالي يمكن أن يقلل من الحاجة إلى إجراء تعديلات سعر الصرف فإنه يؤدي إلى تخفيض الإضطرابات السلبية مؤقتة من خلال تدفقات رأس المال على سبيل المثال عن طريق الإقتراض من مناطق الفائض صافي الأصول الأجنبية التي يمكن أن تكون عادت عند نهاية الصدمة مع وجود درجة عالية من التكامل المالي حتى التغيرات المتواضعة في أسعار الفائدة سوف تثير تحقيق التوازن لتحركات رؤوس الأموال عبر الدول المتكاملة وهذا من شأنه تقليص الفوارق في أسعار الفائدة الطويلة الأجل وتحقيق تمويل الإختلالات الخارجية بالإضافة أيضاً إلى تعزيز كفاءة تخصيص الموارد.³

¹ بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص37.

² غربي خليفة، مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص51.

³ بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص41.

ثالثاً- معيار درجة تكامل السياسات.

تلعب الخصائص الاقتصادية لمجموعة من الدول دوراً مهماً في تحديد قرار المضي نحو إقامة منطقة عملى مثلى سيود فيها سعر الصرف ثابت إلا أن العامل الأكثر حسماً في ذلك هو إتجاهات السياسات الاقتصادية لتلك الدول خاصة السياسة المالية والنقدية والتجارية وكذا مستوى التنسيق والتناغم الذي بلغته، لقد ظل هذا المعيار من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والنقاش بين مدرستين فكريتين: الأولى وهي "المدرسة الاقتصادية" إذ يطرح الاقتصادي "كونفريد هايرلر" تساؤلاً جوهرياً، فيقول هل يعتبر منحلاً صحيحاً أن يبدأ بالتكامل النقدي دون أن ننتظر حتى يصل التنسيق في السياسات الاقتصادية نقطة معينة ويصف "هايرلر" أن التكامل الاقتصادي يقود منطقياً نحو أسعار الصرف الثابتة وبالتالي إلى إقامة اتحاد نقدي عملته مشتركة.

أما الثانية وهي "المدرسة النقدية" فنرى بأن الإسراع في إقامة التكامل النقدي سيهيء الظروف والطريق أمام تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية، إذ يعتبرون أن الخطوات الإيجابية نحو التكامل النقدي في المرحلة الإنتقالية ستؤدي إلى تقوية وتسريع عملية التكامل الاقتصادي.¹

رابعاً- معيار مدى تعرض الدول للصدمات الخارجية ودرجة استجابتها.

يتناول هذا المعيار درجة إنتظام أو عدم إنتظام الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصادات الدول الأعضاء في منطقة العملة إذ أن سعر الصرف الأجنبي لا يمكن أن يتحرك في ظل منطقة العملة لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات من أي نوع كانت مما يؤدي إلى أن التكاليف المرفقة لفقدان استقلالية السياسة النقدية، ستزداد مع إرتفاع درجة عدم إنتظام الصدمات بين دول منطقة العملة.²

خامساً- معيار التكامل التجاري والاقتصادي.

يبين "Rose" 1998 من خلال دراسة قام بها على عدد من الدول أن حجم التبادل التجاري يزيد ثلاث مرات في المتوسط في حالة الدول المشاركة في اتحاد نقدي عن حجم هذا التبادل بين هذه الدول التي تعتقد على عملات مختلفة وأوضح بأن التكامل النقدي بين عدد من الدول سيعزز التبادل التجاري بينهما وبالتالي الرفع من درجة إنفتاحها مما سيخفض مستقبلاً من خطر الصدمات اللامتماثلة، ومن جهة أخرى يرى كل من "Fntagné" و"Freudenberg" أن التكامل الاقتصادي في الدول الصناعية سينتج عنه تخصص في الفروع الاقتصادية وبالتالي تنوع في القطاعات الاقتصادية وبذلك فهما يلتقيان مع وجهة نظر³ في تحديد المعيار المناسب لتكوين منطقة العملة المثلى.³

¹ بلفاطمي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² الحيايى عبد الله فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

³ نوري منيرة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

سنتحدث في هذا المبحث حول الدراسات المختلفة التي درست موضوع الفرنك الأفريقي سواء كانت دراسة محلية أو أجنبية، مع توضيح القيمة المضافة المقدمة في هذا البحث والتي تميزها عن البحوث الأخرى.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

سوف نتطرق في هذا المطلب للدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية.

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية.

- بن عبد الفتاح، دحمان ومدياني محمد، الاتحادات النقدية في أفريقيا ومعايير منطقة النقد المثلث، 2016. توصل الباحث في هذه الدراسة أن تجربة التكامل في أفريقيا، تتميز بالعديد من الصعوبات فهي تعمل على الوصول إلى التكامل الاقتصادي من خلال التكامل النقدي وذلك من خلال الإستفادة من مزايا التكامل النقدي، وعلى الرغم من أن الوصول إلى إقرار عملة ناجحة سوف تحقق العديد من المكاسب الاقتصادية لتلك الدول إلا أن الآلية العكسية في التكامل قد تساعد في تحقيق بعض المزايا في التنظيم والإدارة. فالاقتصادات الأفريقية تتميز بقلّة الموارد والإمكانات عموماً إلى جانب وجود العديد من جوانب الضعف الهيكلي والمؤسسي.
- بن يوب لطيفة، آفاق نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-، 2015. توصل الباحث في هذه الأطروحة أن الاتحاد النقدي كان نتيجة للتكامل السياسي خصوصاً في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار إلى عدة تجارب نقدية في العالم كتجربة الاتحاد النقدي الأوروبي والتي تعتبر من أهم التجارب في العالم. وتجربة الاتحاد النقدي الأفريقي والتي عرفت عدة اتحادات نقدية جمعت بين الدول المتقدمة ومستعمراتها القديمة وتعتبر من أقدم الاتحادات النقدية في العالم، وبالرغم من هذا فهي غير معروفة، ويعود هذا إلى أن مراحل تشكيلها لن تتماشى مع المراحل النظرية المعروفة التي تسبق تشكيل أي اتحاد نقدي والمتمثلة في مختلف أشكال التكامل الاقتصادي.

• نوري منيرة، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي، 2017.

توصل الباحث في هذه الأطروحة أن التكامل النقدي بمختلف صورته يؤدي إلى التخفيف أو القضاء على العقبات النقدية التي تعرقل إنسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول، وهو بذلك يوفر المقومات النقدية لعملية التكامل الاقتصادي، وأن التكامل النقدي قد يكون جزئياً يشمل عدداً من صيغ التعاون النقدي، وقد يكون واسعاً من خلال خلق عملة موحدة تحل محل العملات الوطنية في التداول وتعتبر تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي أكثر تجارب التكامل النقدي في تاريخ العالم وقد مرت هذه التجربة بعدة مراحل حتى الوصول إلى العملة الموحدة.

ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

- Mohamed Lamine Kebe, Le France CFA, Le néocolonialisme à l'épreuve du développement, 2019.

توصل الباحث في هذه الدراسة أن الفرنك الأفريقي، يمثل تحويلاً حقيقياً للتنسيق الاقتصادي المبني على فكرة إستغلال المستعمرات وفقاً لإحتياجات الدول. كما أن تقسيم المنطقة إلى بنكين مركزيين متميزين يشير بإستمرار إلى

الهيكل التي خدمت الإمبراطورية الإستعمارية ولهذا يجب على الدول التي تستخدم هذه العملة البدء في إعادة الهيكلة وتحديد مكانه فرنسا في أفريقيا ولتحقيق هذا الهدف يجب التركيز على ثلاث مجالات:

- إلغاء حق النقض لفرنسا؛
- السيطرة على إحتياطات النقد الأجنبي تحت إشراف البنكين المركزيين في المنطقة؛
- التفاوض على سلطة إصدار مقصورة على البنوك المركزية وطرح مناقصة تنافسية لخدمات طباعة العملة.

• **Ndéye Maty Diop, Role du Régime de change Face aux chocs externes: cas de l'union économique et moné Ouest Africaine (UEMOA), 2020.**

توصل الباحث في هذه الدراسة أن الفرنك الأفريقي لم يعد مرتبطا باليورو، وأن المتغيرات الاقتصادية في منطقة دول التكامل الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أكثر إستقرارا وأقل حساسية للصدمات الخارجية كونه أحد الآثار الرئيسية للعصر الإستعماري الفرنسي بحيث يرى الفرنك الأفريقي شرعيته غير مثيرة للجدل بشكل متزايد، وأن نظام سعر الصرف الذي إختاره (UEMOA) غير كافي ليحدد الوضع الاقتصادي لهذه الدول ولذا لا ينبغي إهمال العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، أو الجغرافية أو حتى المناخية.

• **YANNBedzigui: La Zone Franc: un reliquat D'avenir Annuaire Français de relation internationales, 2012.**

حيث توصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن منطقة الفرنك الأفريقي (CFA) يواصل تقديم العديد من المزايا لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية، من بينها إستقرار عملتها ومصداقيتها بسبب ترسيخها في منطقة اليورو، كما أن دول منطقة الفرنك الأفريقي تباع الدولار بشكل متزايد، وذلك من أجل إستهلاك يورو قوي، وبهذا لن يكون لدى دول منطقة الفرنك الأفريقي القدرة على إدارة سياسة نقدية مستقلة.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

على الرغم من تنوع مراجع الدراسات التي تناقش مواضيع الفرنك الأفريقي، إلا أنه وجدنا نقص في الدراسات العربية التي تتناول الموضوع، والتي تقوم بتحليل تجارب نقدية. فحاولنا في دراستنا التحدث عن منطقة الفرنك الأفريقي وهي منطقة اقتصادية ونقدية، تتكون من اتحادين نقديين، اتحاد مكمل ومنفصل، معظم هذه الدول الأعضاء هي مستعمرات فرنسية سابقا في أفريقيا ومن خلال هذه الدراسة تبين أن منطقة الفرنك الأفريقي تفشل في تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتواجه مجموعة من المشاكل الاقتصادية المتعلقة بتباين مؤشرات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيق السياسات الاقتصادية، والإعتماد على فرنسا والاتحاد الأوروبي من حيث تطوير وتنفيذ المشاريع الإقليمية من جهة وتداعيات السياسة النقدية للبنك المركزي من جهة أخرى، وبهذا نستنتج أن الدول الأعضاء في منطقة الفرنك الأفريقي لم تتجح في تقارب هذه الإقتصادات وأنها ليست منطقة نقد مثلى.

كما أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من ناحية الفترة المدروسة باعتبار أن مجال دراستنا من 2020

إلى 2021.

خلاصة الفصل:

لقد كانت الغاية الأساسية من هذا الفصل هو استعراض أساسيات التكامل الاقتصادي والذي ظهر بين الدول من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول، حيث يتميز بعدة مراحل والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي. حيث يعتبر هذا الأخير مرحلة أساسية للتكامل ويعني خلق وحدة نقدية بين دول معينة من خلال تداول عملة مشتركة، وإنشاء سلطة نقدية ومالية موحدة، وإنجاز درجة عالية من حركة عوامل الإنتاج والسلع، بما فيها حركة العمل ورأس المال، بهدف توثيق الترابط الاقتصادي العضوي بين تلك الدول والوصول لمنطقة عملة مثلى والتي تستوفي شروط ومعايير متمثلة في: حرية حركة عوامل الإنتاج درجة الإنفتاح التجاري: معيار مدى تنوع مزيج الناتج تحليل التكاليف والمنافع وأضيفت إلى نظرية منطقة العملة المثلى شروطاً أخرى.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية للفرنك الأفريقي.

تمهيد:

بعد إنتهاء فترة الإحتلال العسكري المباشر للدول الأفريقية، إضطرت فرنسا لسحب جيوشها ومنح هذه الدول "إستقلالها السياسي" لكن الإحتلال لم ينته بشكل حقيقي، فقد أنشأت فرنسا نظاما إحتلاليا بديلا أقل تكلفة وأكثر إستنزافا للموارد الأفريقية، وهو الإستعمار المالي عن طريق عملة الفرنك الأفريقي "Franc CFA" أو فرنك المستعمرات الفرنسية بأفريقيا "Franc des colonies Française d'afrique" والذي بدأ العمل بها في ديسمبر 1945 تسري هذه العملة في أسواق 14 دولة أفريقية، تضع إحتياطاتها النقدية وفوائضها المالية إن وجدت في البنك المركزي الفرنسي مقابل الحصول على عائد متين وأسعار فائدة هزيلة للغاية بدلا عن إستثمار هذه الأموال في الداخل، وقد تم إنشاء "الفرنك الأفريقي" لإعادة بعث اقتصاد فرنسا المهترئ عقب الحرب العالمية الثانية ولضمان تبعية المستعمرات لفرنسا سياسيا واقتصاديا وتصدير بضائعها إلى الدول الأوروبية.

ولهذا سنتعرف في هذا الفصل على الأدبيات التطبيقية للفرنك الأفريقي ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى

المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة التكامل النقدي في أفريقيا.

المبحث الثاني: منطقة الفرنك اتحاد نقدي خارج الأقطار النظرية.

المبحث الأول: تجربة التكامل النقدي في أفريقيا.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث المطلب الأول يحتوي على لمحة عن الفرنك الأفريقي CFA أما المطلب الثاني فيحتوي على الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، وأخيرا المطلب الثالث والذي يحتوي على الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا.

المطلب الأول: لمحة عن الفرنك الأفريقي CFA .

سنتناول في هذا المطلب نظرة تاريخية عن الفرنك الأفريقي، وكذا مبادئ ومزايا الفرنك الأفريقي.

الفرع الأول: نظرة تاريخية عن الفرنك الأفريقي.

ظهر الفرنك الأفريقي في 26 ديسمبر 1945، وهو اليوم الذي صادقت فيه فرنسا على إتفاقيات " Breton wods"، وقد تم إعلان التكافؤ الأول إلى صندوق النقد الدولي (IMF)، وهي ناتجة عن المرسوم رقم 45-0136 بتحديد قيمة معينة لعملات أقاليم ماوراء البحار مقومة بالفرنك وموقعة من قبل "شارل ديغول" رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. ثبات السعر في الأصل يسمح للشركات الفرنسية بالحصول على المواد الخام والعرض منفدا لمنتجاتها المصنعة دون مخاطر الصرف في السياق الإستعماري.¹

فالمراسيم الصادرة في عام 1939 بشأن عدم قابلية الفرنك للتحويل وتنفيد ضوابط الصرف تضيي الطابع الرسمي على وجود منطقة فرنسية، والتي تعود في الواقع إلى عشرينيات القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أدى الإصلاح النقدي في 26 ديسمبر 1945 إلى إنشاء CFA الأفريقي (المستعمرات الفرنسية في أفريقيا) في نفس الوقت مع فرنك المستعمرات الفرنسية في المحيط الهادي، ويتعلق الأمر بمنع المستعمرات الفرنسية من متابعة تخفيض قيمة الفرنك المخطط له بعد إتفاقيات برتون وودز من نفس العام.² وتتميز منطقة الفرنك بحرية تحويل رأس المال في المنطقة وتحقيق تحويل فرنك CFA إلى فرنك فرنسي وهو تعادل ثابت مع الأخير وتنسيق الأساسات النقدية، وقد تم تخفيض قيمة الفرنك CFA مرتين في عام 1957 وفي عام 1969، تم وضع رقابة على الصرف في عام 1968 للحفاظ على قابلية التحويل كما تم تعويم CFA مقابل العملات الأخرى عام 1973، لم يعد الفرنك الفرنسي محتفظا به ضمن نطاق مضبوط مقابل الدولار الأمريكي.³

تتكون منطقة الفرنك الأفريقي من اتحاديين بالإضافة إلى جزر القمر، فرنك غرب أفريقيا المستخدم في بلدان غرب أفريقيا الثمانية وهو ما يسمى بالاتحاد الاقتصادي والنقدي غرب أفريقيا (UEMOA)، وفرنك وسط أفريقيا

¹ M.Jean François Mbaye, M.marcléfur , autorisant la ratification de l'accord de coopération entre le gouvernement de la république français et les gouvrement des états membre de l'union monétaire Ouest-Africaine, Rapport fait au nom de la comussion des affair étrangères sur le projet de loi après engagement de la pocédure accélérée, Assemblée nationale 27 novembre 2020, p8.

² Yann Bedzigui, La zone Franc reliquat d'avenir, Annuaire Français De relations intenationales-vol.X3-2012, p534.

³ Doghri SEhl, les effets de la dévaluation du Franc CFA sur le commerce extérieur des pays de l'Afrique de L'ouest, Rapport de recherche bibliographique, Ecole nationale Supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques, université claude Bernard LYON1, 1996/1997, p14.

المستخدم في دول وسط أفريقيا وهو ما يسمى بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى (CEMAC). العملتان مضمونتان من الخزانة الفرنسية، وعلى الرغم من كونها عملتان منفصلتان، إلا أن الفرنك الأفريقي لغرب ووسط أفريقيا كانتا دائما متكافئين وقابلتين للتبادل، إذ أن رمز العملتين هو XAF لفرنك وسط أفريقيا XOF لفرنك غرب أفريقيا.

سعر الصرف الثابت لفرنك غرب ووسط أفريقيا مقابل اليورو يساوي 1 فرنك إفريقي سابق ويساوي 0.152449 يورو، أو 1 يورو يساوي 6.55975 فرنك فرنسي ويساوي 655.957 فرنك إفريقي.¹ والجدير بالذكر أن هناك تغيرات في بعض البلدان التي تستخدم الفرنك، حيث بدأت بعض البلدان في تقديم عملات منفصلة خاصة بها كالاتي:²

✓ 1960: غينيا تغادر وتبدأ في إصدار الفرنكات الغينية.

✓ 1962: مالي تغادر وتبدأ في إصدار الفرنكات المالية.

✓ 1984: إنضمت مالي مرة أخرى.

✓ 1985: إنضمت غينيا الإستوائية.

✓ 1997: إنضمت غينيا بيساو.

كما أن هناك بنكان مركزيان مسؤولان عن إصدار العملة في منطقتهما:³

البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA)، وبنك أفريقيا الوسطى (BEAC) للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC).

- البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO): تأسس عام 1963 وهو البنك المركزي المشترك في البنين وبوركينا فاسو و الكوديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسينغال والتوغو، والتي تشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) ومقره في "دكار" في السينيغال، يتألف مجلس إدارتها من عشرة أعضاء (محافظ البنك المركزي ومدير واحد لكل دولة عضو وواحد لفرنسا).

- البنك المركزي لدول وسط أفريقيا (BEAC): تم إنشاء (BEAC) في عام 1972 وهو البنك المركزي المشترك في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو وغابون وغينيا الإستوائية، وتشاد والتي تشكل المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) ومقرها في "ياوندي" في الكاميرون، يحكمها 6 أعضاء يمثلون الدول الست لـ CEMAC، يتم تعيينهم من قبل مؤتمر رؤساء الدول لفترة غير قابلة للتجديد، الحاكم والمحافظ والأمين العام وثلاثة مدراء عامين يتألف مجلس إدارتها من 14 عضوا (مديران لكل دولة عضو وإثنان لفرنسا).

¹ <https://www.marefa.org/فرنك-أفريقي/>, 20 mai 2022 à 14:22.

² https://stringfixer.com/ar/Franc_Zone, 20 mai 2022 à 15:00.

³ <https://controverses.minesparis.psl.eu/public/promo17/promo17-G7/controversies>

minesparistech.fr/groupe7/wordpress/acteurs/les-bangues-centrales/index.html., 20 mai 2022 à 19:00.

• تخفيض قيمة عملة الفرنك الأفريقي CFA :

تم إعتقاد تخفيض قيمة العملة، الذي تم تأجيله لفترة طويلة من قبل 14 دولة في المنطقة في 12 يناير 1994 وهذا راجع إلى عدة أسباب:¹

-أسباب تخفيض قيمة العملة:

✓ ضعف القدرة التنافسية الخارجية للمنطقة بسبب سياسة الفرنك القوية التي أعقبها فرنسا، تسببت هذه السياسة النقدية في إرتفاع قيمة الفرنك الفرنسي وبالتالي فرنك CFA مقابل عملات الشركاء الرئيسيين خارج منطقة الفرنك، شهدت المنتجات القليلة المصدرة لميزة نسبية تراجعاً في قدرتها التنافسية، خاصة وأن البلدان المجاورة لمنطقة الفرنك تمارس أسعار الصرف العائمة.

✓ بمساعدة الكساد في أسعار السلع، أصبح العجز المالي ولاسيما في ميزان المدفوعات أكثر خطورة، كما أدى تراكم متأخرات السداد إلى إعاقة القطاع الإنتاجي، مما دفع بعض المنتجين إلى التوقف عملياً عن جميع الأنشطة.

✓ تسببت جهود التعديل الداخلي ضبط الإنفاق العام وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمؤسسات العامة ووزن الدين التجاري في ركود الإستثمار وهروب رأس المال.

✓ عامل إضافي في فقدان القدرة التنافسية هو جاذبية فرنك CFA، مثل: صرف العملات خارج منطقة تطبيقها بسب قابليتها للتحويل الحر، حيث كان التفضيل هو التجارة خارج المنطقة الحرة، ولهذا السبب لم يتمكن العديد من المنتجين الزراعيين الصناعيين من الحصول على مشتريين في الخارج بل كانوا في منافسة في الأسواق المحلية.

✓ وقد أدى هذا إلى تآكل الهوامش التجارية للشركات مما أدى إلى قطع أي ترويج لمبيعاتها وجعل أي إستثمار خاص غير فعال.

✓ بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم بلدان غرب أفريقيا لديها عجز في الميزان التجاري، على الرغم من أن معدل نمو الصادرات كان أعلى من معدل نمو الواردات (منتجات الإستخراج وخاصة المنتجات الزراعية). وقد كانت نتائج تخفيض قيمة العملة كالتالي:²

✓ الآثار الميكانيكية لتخفيض قيمة العملة على أسعار الواردات والصادرات:

- لا تقتصر أهداف تخفيض قيمة العملة على عملية نقدية فقط إذا كان التخفيض ينطوي على تغيير في تعادل العملة الوطنية فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، كما أنها لها تأثيرات اقتصادية تجعل الواردات باهضة الثمن والتي عادة ما ينبغي أن تعزز الإنتاج المحلي وبالتالي العمالة وزيادة الدخل من ناحية أخرى، وأصبحت الصادرات

¹ Doghri Sehl, Les effets de la dévolution du Franc CFA sur le commerce extérieur des pays de l'Afrique de L'ouest, p p 15,16.

² Laurent Reve Parrot, L'impact de la devaluation du Franc CFA sur le developpement Rural et les Migration, Une étude prospective le cas de Ndion walo au Sénégal, Rapport de DEA "politique et pratiques comparées du developpement", Septembre 1994, p p 24,26.

أرخص وهو ما يجب أن يفضل عادة تدفق العملات الأجنبية، والسماح بالإستثمارات أو سداد الديون، ستزداد قيمة تحويلات العملات الأجنبية الواردة، سيكون هذا هو الحال بالنسبة للمساعدات المالية المقومة بالعملة الأجنبية على سبيل المثال، وأخيرا ستؤدي الضرائب المقومة بالعملة الأجنبية التي ستجمعها الدولة المعنية بتخفيض قيمة العملة إلى زيادة الإيرادات المقومة بالعملة الوطنية.

✓ يجب أن يسمح الإختلاف في أسعار الإستيراد والتصدير بتحقيق مكاسب في القدرة التنافسية لأسعار التصدير:

يجب أن تكون المنتجات البديلة للواردات قادرة على تلبية الزيادة في الطلب المحلي، لذا أوصى البنك الدولي بتكوين مخزون من المنتجات مثل: الأرز والدخن والزيت والحليب... لمواجهة النقص المصطنع الذي كان لابد أن يحدثه تخفيض قيمة العملة.

يعترف " ميشيل روسون" وزير التعاون: الحكومات الأفريقية بالكاد إتبعت النصيحة في حالة "أعمال الشغب بسبب الغذاء" خططت باريس لتزويد الضروريات الأساسية للعواصم الأفريقية التي ترغب في ذلك، ولكن بعيدا عن هذه الإعتبارات الاقتصادية، يجب أن يوافق الطلب الوطني على تسوية المنتجات المحلية والتي غالبا ما لا تحظى بإهتمام كبير. بالنسبة لغالبية البلدان في منطقة الفرنك وواردات المنتجات من المعدات والمواد الغذائية غير قابلة للضغط.

تكشف المنتجات القابلة للتصدير عن ظاهرتين: أولا وقبل كل شيء الوهم النقدي لدى المصدرين إنطباع بأنهم أصبحوا أكثر ثراء لأنهم مقابل نفس الكمية المنتجة من السلع المصدرة سيحصلون على كمية أكبر من المال حتى لو لم يتمكنوا من شراء المزيد في السوق العالمي بعد ذلك سيؤدي تخفيض قيمة العملة إلى خفض تكلفة المنتجات المعدة للتصدير وبذلك يزداد الطلب الدولي عليها.

✓ يجب أن يتم تصدير الفائض القابل للتصدير بالفعل: لن يؤدي إنخفاض الأسعار بعد تخفيض قيمة العملة بالضرورة إلى زيادة الإستهلاك، وإذا وجد هذا الطلب الأولي، يجب أن يكون جهاز الإنتاج قادر على الإستجابة بسرعة بهذا الطلب، إحدى الدول القليلة في المنطقة لديها نسيج صناعي خاص ومتنوع، على الرغم من أن جهاز الإنتاج غير منظم.

✓ يجب أن ينطبق إكتساب القدرة التنافسية على الفائض القابل للتصدير: في غالبية بلدان منطقة الفرنك أسعار المواد الخام هي المصادر الوحيدة لثروة التصدير لبعض هذه البلدان فهي في أدنى مستوياتها والأسواق مزدحمة والطلب غير مرن، لذلك من المرجح أن يكون من الصعب تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي، وبهذا سيكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا فشلت الصادرات في تعويض الواردات.

✓ العواقب على المدى المتوسط: قدر الخبراء الفرنسيون الحاجة التمويلية لمنطقة الفرنك CFA بنحو 92 مليار فرنك على مدى السنوات الثلاث المقبلة، يخصص نصفها لتخفيف الدين العام ويتم تغطية الباقي من

خلال دعم الميزانية، تمويل المشروع يجب أن يصل إلى 33 مليار فرنك، لذلك يجب أن يرتفع النمو من 0% إلى 5% وبهذا فإن حالة الإنتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء هي التي تحدد مصير فرنك CFA ✓ البرامج الاجتماعية : لقد وعدت فرنسا والبنك الدولي بتقديم المساعدة وذلك من خلال إصدار مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل، وبرامج في قطاعي التعليم والصحة وتدابير محددة لحماية الفئات الضعيفة بشكل خاص. ✓ الآثار للشركات: تمنح الحكومة 300 مليون فرنك للشركات الفرنسية لمساعدتها على التعامل ومواجهة تخفيض قيمة CFA، ويهدف "صندوق التنمية الخاص" هذا إلى تحسين إطار العمل والظروف المعيشية للسكان المحرومين.

• تقييم:

تعرضت العملة لإنتقادات بسبب جعل التخطيط الاقتصادي للدول النامية في غرب أفريقيا مرتبطة باليورو حيث يختلف آخرون ويقولون أن الاتحاد المالي الأفريقي يساعد على إستقرار العملات الوطنية للدول الأعضاء في منطقة الفرنك، ويسهل بشكل كبير تدفق الصادرات والواردات بين فرنسا والدول الأعضاء. وقد أشار التقييم الخاص بالاتحاد الأوروبي حول إرتباط الاتحاد النقدي الأفريقي باليورو الذي تم إجراؤه في عام 2008، أن الإستفادة من التكامل داخل كل من الاتحادين النقيدين في منطقة الفرنك ظل منخفضا بشكل ملحوظ، إلا أنه له آثار إيجابية في المنطقة وذلك من حيث إستقرار الاقتصاد الكلي.¹

الفرع الثاني: مبادئ ومزايا الفرنك الأفريقي.

أولا: مبادئ الفرنك الأفريقي.

المبادئ الأساسية لفرنك CFA : إذا كان الفرنك الواحد يحدد ثلاث مناطق نقدية وثلاث عملات مختلفة، فإن تشغيله يعتمد على أربعة مبادئ أساسية مشتركة بين UEMOA و CEMAC وجزر القمر:

✓ التعادل الثابت مع اليورو: في الأصل مع الفرنك الفرنسي، بسعر ثابت منذ 1994، لم يرافق الإنتقال من الفرنك الفرنسي إلى اليورو تغيير في التكافؤ، والتي نتجت ميكانيكيا عن معدل التحويل غير القابل للإلغاء بين اليورو والفرنك الفرنسي، منذ عام 1999 أصبح اليورو الواحد 655.957 فرنك إفريقي (XOF و XAF) و 491.968 فرنك جزر القمر (KMF).²

✓ قابلية غير محدودة للتحويل إلى اليورو، في إطار إتفاقيات التعاون النقدي، توفر فرنسا ضمانا للتحويل غير المحدود وغير المشروط من CFA وفرنك جزر القمر إلى اليورو، هذا يعني أن فرنسا تعهدت بالإستجابة لأي طلب تحويل من البنوك المركزية في منطقة الفرنك خاصة إذا كانت إحدى الدول الأعضاء فيها لا تستطيع ضمان الدفع بالعملة الأجنبية لوارداتها، وتضمن فرنسا دفع المبالغ المقابلة باليورو، لذلك يمنح الضمان للبنوك المركزية فقط وليس لجميع حامليها (الوكلاء الاقتصاديين أو الدول).

¹ https://stringfixer.com/ar/Franc_Zone, 20 mai 2022 à 15:00.

² https://www.senat.fr/rap/r19_729-syn.pdf, 22 mai 2022 à 02:04.

✓ يمكن للبنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) والبنك المركزي لوسط أفريقيا (BEAC)، والبنك المركزي لجزر القمر (BCC) الحصول على اليورو الذي يحتاجون إليه في حالة نفاذ إحتياطياتهم من العملات الأجنبية. وتحقق ضمان قابلية التحويل هذا هدفا أساسيا وهو الحفاظ على مصداقية تثبيت عملات منطقة الفرنك في اليورو ثم حشد الضمان عدة مرات في الثمانينات ولم يستخدم من بداية التسعينات، إلا أن مجرد وجوده يسمح له بإحداث آثاره، ويضمن مصداقية الاتحاد المالي الأفريقي وفرنك جزر القمر. ضمينا يحمي دول منطقة الفرنك من المضاربة النقدية.¹

✓ مركزية إحتياطيات النقد الأجنبي: تظهر مركزية إحتياطيات النقد الأجنبي على مستويين:

- مع البنوك المركزية للدول الأفريقية في المنطقة، لدى الخزانة الفرنسية مع إيداع مالا يقل عن 50% من الإحتياطيات (CEMAC) أو 65% (اتحاد جزر القمر) وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإلتزام بمركزية إحتياطيات النقد الأجنبي، لم يعد يحض منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من الإتفاقية الجديدة في ديسمبر 2019 وبالتالي لم يعد البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) ملزما بإيداع 50% من إحتياطياته من العملات الأجنبية لدى الخزانة الفرنسية.

- تغير الإلتزام بتركيز إحتياطيات النقد الأجنبي لبنك دول وسط أفريقيا (BEAC) مع الخزانة الفرنسية في عام 2007 من 65% إلى 50%، وتم الإبقاء عليه عنه 65% للبنك المركزي لجزر القمر.

- إن مركزية جزء من إحتياطيات النقد الأجنبي مع الخزانة الفرنسية هي ضمان قابلية التحويل غير المحدود الممنوح من الخزانة الفرنسية، والذي يجب أن يكون قادرا على تقييم تطور إحتياطيات النقد الأجنبي، وقياس المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها ضمان قابلية التحويل.²

✓ قابلية التحويل الحر: تكون التحويلات المتعلقة بالمعاملات الجارية أو حركات رأس المال مجانية داخل كل من الاتحادات النقدية، وداخل منطقة الفرنك.

في مقابل التكافؤ وقابلية التحويل، يتم توفير مخصص لمركزية إحتياطيات النقد الأجنبي (بال يورو)، أي إذا كان بلد ما يعاني من عجز تجاري، فإنه يحتاج إلى إيجاد طريقة لتمويل هذا العجز، يمكن أن يتم هذا التمويل عن طريق التعاقد على الديون مع دول أخرى، أو عن طريق بيع الأصول المحلية (الأسهم، العقارات...).

طريقة أخرى لدفع ثمن الواردات هي الغطس في الإحتياطيات، في هذه الحالة إحتياطيات النقد الأجنبي.³

¹ https://www.senat.fr/rap/r19_7293-syn.pdf, 22 mai 2022 à 02:30.

² <http://www.tresor-economie-gow-fr/trisor-international/la-zone-franc/lesprinsipes-etmodalites-de-fonctionnement-de-la-cooperation-monetaire>, 25 mai 2022 à 10:00.

³ <https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/opacity/RAPPANR5L15B3602.html>, 26 mai 2022 à 12:15.

ثانيا: مزايا الفرنك الأفريقي.

وتتمثل مزايا الفرنك الأفريقي في مايلي:¹

✓ الحجة التي يتم طرحها في أغلب الأحيان لصالح فرنك CFA هي أنه يضمن الإستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء لاسيما يتعلق بالتضخم.

✓ بالإضافة إلى قابلية التحويل المجانية يتمتع اليورو أولا وقبل كل شيء بمزايا من حيث الذات وهذا يسمح بمكاسب الاقتصاد الجزئي عن طريق الحد من عدم اليقين المرتبط بتغيرات سعر الصرف وتعزيز مصداقية الاتحاد النقدي الإفريقي، ومن الناحية النظرية تفضيل تدفق رأس المال الأجنبي وهذا يحمي البلدان الأعضاء من حركات أسعار الصرف الحقيقية، وهذا يحمي البلدان الأعضاء من حركات أسعار الصرف العنيفة التي يمكن أن تعيد تقييم الديون وإستيراد المنتجات المقومة بالعملة الأجنبية.

✓ يقترن التكافؤ الثابت من خلال النظام الأساسي لفرنسا، بمراقبة دقيقة للسياسة النقدية للبنوك المركزية لفرنك CFA بإستثناء أي سياسة نقدية توسعية، هذا يحد بشكل فعال من التضخم في البلدان الأعضاء. هذا صحيح بشكل خاص عند مقارنة وضع البلدان التي تستخدم فرنك الاتحاد النقدي الإفريقي مع حالة البلدان الأفريقية الأخرى.

✓ في الواقع نلاحظ أن الانحراف المعياري للتضخم في معظم دول EUMo و CEMAC أقل من 5%، يعتبر الانحراف المعياري مقياسا لتشتت الحجم الاقتصادي ويمكننا أن نرى أن الدول الأعضاء التي تستفيد من إستقرار الأسعار أكبر من البلدان الأفريقية الأخرى، يعكس هذا التقلب النسبي المنخفض في النمو، وهو أيضا مستقر نسبيا من خلال منع أي سياسة من نوع "طباعة النقود".

المطلب الثاني: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا.

سنتناول في هذا المطلب نشأة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، وكذا هيئات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ، وكذا أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقي، وأخيرا توجهات الخطة الإستراتيجية 2020/2011.

الفرع الأول: نشأة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا.

ترجع الأصول التاريخية للاتحاد النقدي لدول غرب أفريقيا إلى سنة 1955م، عندما إنتقل حق إصدار الأوراق النقدية إلى مؤسسة الإصدار لأفريقيا الغربية الفرنسية والتوغو، وفي سنة 1959م تأسس البنك المركزي لغرب أفريقيا ليحل محل المؤسسة، إلا أن البداية الفعلية كانت في ماي 1962م، بعد حصول هذه الدول على إستقلالها، حيث تم التوقيع على المعاهدة التي أطلق عليها اسم " إتفاقية التعاون النقدي" بين دول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج وبنين (كانت تسمى سابقا داهومي) وبوركينا فاسو (كانت تسمى سابقا فولتا العليا) ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، والذي دخل حيز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م، والثانية في 1973 مع إنسحاب مالي منه قبل

¹ www.Bsi-économics.org, 25 mai 2022 à 11:38.

أن يدخل حيز التنفيذ والتي تنص على إنشاء عملة موحدة، وقد تم إختيار سعر صرف موحد يربطها بالفرنك الفرنسي سابقا حدد بـ 1FF=50CFA (للأورو حاليا)، ويتم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظ أفريقي وبالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.¹ ويعرف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا:² على أنه منظمة إقليمية مهتمة بتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية في إطار سوق مفتوحة وتنافسية ومناخ قانوني موئم.

كما يبدو أنه حقيقة للتكامل الإقليمي، كونه يضم 8 دول فقط يسمح له بمواجهة التحديات بشكل أفضل، وقد أعد لذلك أدوات منها بورصة الاوراق المالية (BRVM). (Bourse régionale de valeurs mobilières) وتمثل الدول الأعضاء في كل من:

- بنين
- بوركينا فاسو
- ساحل العاج
- غينيا بيساو
- مالي
- النيجر
- السنغال
- توغو

أكثر من 80 مليون نسمة هو تعداد سكان الدول الأعضاء والتي تشغل مساحة 3509600 كم.

1. البنين:

جمهورية بنين هي دولة تقع في غرب أفريقيا، تحدها من الغرب توغو ومن الشرق نيجيريا ومن الشمال بوركينا فاسو والنيجر.

أما من الجنوب فتطل على خليج بنين حيث تقع غالبية السكان، عاصمتها "بورتونوفو"، لكن مقر الحكومة يقع في كوتونو أكبر مدينة في البلاد.

وعلى الرغم من أن النقابات العمالية في البنين، تمثل ما يصل إلى 75% من قوة العمل الرسمية، إلا أن الاتحاد الدولي للنقابات لاحظ أن هناك الكثير من المشاكل المستمرة، بما في ذلك عدم المساواة في الأجور للمرأة وإستخدام عمالة الأطفال وقضية إستمرار العمل القسري.¹

¹ بن يوب لطيفة، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2015، ص 60.

² https://ar.wikipedia.org/wiki/الاتحاد_الاقتصادي_والنقدي_لغرب_أفريقيا/, 27 mai 2022 à 18:20.

وقد قامت فرنسا بفرض سيطرتها على منطقة البنين وأطلقت عليها اسم "داهومي" الفرنسية، وفي عام 1960 نالت داهومي الإستقلال التام من فرنسا ولتقيم حكومة ديمقراطية للسنوات الإثني عشر المقبلة. وبين عامي 1970 و1990 ظهرت للوجود "ديكتاتورية ماركسية لبنينية" تعرف باسم "جمهورية بنين الشعبية"، تشكلت جمهورية بنين في عام 1991 وجلبت معها إنتخابات متعددة الأحزاب.²

المصادر الطبيعية لبلد البنين هو النفط الذي اكتشفت منه احتياطات في المياه المقابلة لسواحلها والحجر الجيري والرخام والخشب.³

وفي الجدول تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة البنين:

الجدول (1): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة البنين.

| البنين لسنة 2020 | |
|------------------|--------------------------------------|
| 15.65 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 1214.66 | الناتج الفردي السنوي (دولار) |
| 1 | معدل التضخم (%) |
| 1.6 | نسبة البطالة (%) |

2- بوركينا فاسو:

دولة في غرب أفريقيا تحيطها ستة دول ، مالي من الشمال، النيجر من الشرق، البنين من الجنوب الشرقي، توغو وغانا من الجنوب، وساحل العاج من الجنوب الغربي، تقع ضمن دول الصحراء الكبرى في أفريقيا، تبلغ مساحتها 274200 كم، ويبلغ عدد سكانها 21510181 نسمة وتعتمد على الزراعة في اقتصادها ومن أهم منتجاتها الفول السوداني، القطن، الذرة، الدخن، وتعتبر مدينة "واغادوغو" أهم من البلاد وهي العاصمة.⁴

إذ يعتمد اقتصاد بوركينا فاسو مثله مثل الاقتصادات في أفريقيا بشكل كبير على موارده الطبيعية، وتعد الأراضي الصالحة للمحاصيل الزراعية مثل القطن والذرة الرفيعة والودائع المعدنية مثل الذهب هي الموارد الطبيعية الرئيسية في بوركينا فاسو.⁵

تأسست دولة بوركينا فاسو في عام 1960 ومن نفس العام 5 أغسطس نالت إستقلالها عن فرنسا.⁶

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/بنين>, 27 mai 2022 à 13:22.

² <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/بنين>, 27 mai 2022 à 14:00.

³ <https://www.moqatel.com/copenshare/Behoth/Dwal-Modn1/Benin/szc02-doc-cvt-htm>, 27 mai 2022 à 18:25.

⁴ https://ar.wikipedia.org/wiki/بوركينا_فاسو, 28 mai à 14:55.

⁵ <https://history-hub.com>, 28 mai à 15:05.

⁶ https://ar.m.wikipedia.org/wiki/بوركينا_فاسو, 28 mai 2022 à 18:22.

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة بوركينا فاسو:

الجدول رقم (2): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة بوركينا فاسو

| بوركينا فاسو لسنة 2020 | |
|------------------------|--------------------------------------|
| 17.37 | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) |
| 733.13 | الناتج المحلي الفردي (دولار) |
| 4.9 | معدل البطالة (%) |
| 1.4 | معدل التضخم (%) |

3- ساحل العاج:

كوث ديفوار دولة في غرب أفريقيا، تحدها غانا من الشرق وغينيا وليبيريا من الغرب، ومالي وبوركينا فاسو من الشمال، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، عاصمتها السياسية مدينة ياموسوكرو، بينما أكبر مدنها ومركزها الاقتصادي مدينة أبيدجان في الجنوب قرب الساحل، اللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، وهي عضو في الاتحاد الأفريقي ومساحتها الإجمالية 322462 كم² وبلغ عدد سكانها 19997000 سنة 2009، وفي هام 1843 أصبحت ساحل العاج تحت الحماية الفرنسية وفي سنة 1893 أصبحت مستعمرة فرنسية، كما أصبحت دولة مستقلة في 7 أغسطس 1960.¹

الموارد الطبيعية لكوث ديفوار هي الألماس، النفط، الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مجموعة من المعادن على رأسها الحديد، النحاس، البوكسيت.²

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج:

الجدول رقم (3): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج.

| ساحل العاج سنة 2020 | |
|---------------------|--------------------------------------|
| 61.502 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 2.281 | الناتج المحلي الفردي (دولار) |
| 2 | نسبة التضخم (%) |
| 3.5 | نسبة البطالة (%) |

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/ساحل-العاج>, 28 mai 2022 à 20:20.

² <https://www.google.com/smp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/countries/2014/10/18>, 28 mai 2022 à 21:25.

4- جمهورية غينيا بيساو:

دولة غرب أفريقية تقع على ساحل المحيط الأطلسي وواحدة من الدول الأفريقية الصغيرة، تحدها الستغال من الشمال وغينيا من الجنوب والشرق، والمحيط الأطلسي من الغرب، كانت تسمى في الماضي (أثناء الإحتلال البرتغالي) بغينيا البرتغالية، وبعد الإستقلال تم إضافة اسم العاصمة بيساو لاسم غينيا لمنع الخلط بينها وبين جمهورية غينيا.¹

وتقدر مساحتها ب 28120 كم، أما عدد سكانها فيقدر ب 1967998 سنة 2020.²

قطن العديد من المجموعات الأفريقية في غينيا-بيساو وقبل إكتشاف البرتغاليين لها عام 1446م ومنذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر الميلاديين، ومالبت هذا الإقليم حتى أصبح مستعمرة برتغالية تحمل اسم غينيا-بيساو ضمن المقاطعات البرتغالية، بدأت حرب التحرير عام 1963م وبطول عام 1968م تمكن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا-بيساو وقد قام المواطنون في المناطق المحررة بإنتخاب أول مجلس وطني شعبي في عام 1972م وفي العام التالي أعلن المجلس الوطني الشعبي غينيا بيساو دولة مستقلة وفي عام 1974م إنتهت حرب التحرير حيث إعترفت البرتغال بإستقلال غينيا بيساو.³

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا بيساو:

الجدول رقم (4): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا بيساو.

| غينيا بيساو سنة 2020 | |
|----------------------|---------------------------------------|
| 1.4 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 728 | الناتج المحلي العجمالي الفردي (دولار) |
| 6.5 | معدل التضخم (%) |
| 3.2 | معدل البطالة (%) |

5- مالي:

دولة غير ساحلية في غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا، وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا في الغرب، تزيد مساحتها عن 1240000 كم، ويبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة، عاصمتها باماكو، ويتمحور التركيز الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك، ويوجد فيها بعض الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح.⁴

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا-بيساو>, 28 mai 2022 à 23:02.

² <https://ar.knoema.com/atlas/غينيا-بيساو/topics/>, 28 mai 2022 à 23:30.

³ <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا-بيساو>, 29 mai 2022 à 00:05.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/مالي-الاقتصادي>, 29 mai 2022 à 00:38.

تعرضت مالي للغزو الفرنسي عام 1883 وأصبحت مستعمرة تعرف باسم "السودان الفرنسي" إلى أن نالت إستقلالها عام 1960 تحت قيادة "موديبوكيتا".¹

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة مالي:

الجدول رقم (5): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة مالي.

| مالي سنة 2020 | |
|---------------|---------------------------------------|
| 17.39 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 788.53 | الناتج المحلي الإجمالي الفردي (دولار) |
| 1.734 | معدل التضخم (%) |
| 7.5 | معدل البطالة (%) |

6- النيجر:

وتدعى رسمياً باسم جمهورية النيجر، تقع في غرب أفريقيا، وأطلق عليها اسم النيجر نسبة إلى نهر النيجر الذي يخترق أراضيها، ويحدها من الجنوب نيجيريا والبنين، ومن الغرب بوركينا فاسو ومالي ومن الشمال كلا من الجزائر وليبيا، والتشاد من جهة الشرق.

ويبلغ إجمالي مساحة النيجر حوالي 1270000 كم، مما يجعلها أكبر الدول في منطقة غرب أفريقيا من حيث المساحة، كما يبلغ إجمالي عدد سكانها قرابة 17129076 نسمة سنة 2012، وعملتها فرنك غرب أفريقي.² كانت النيجر مستعمرة من (1922-1946)، ومقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية من (1946-1958) وبعدها جمهورية مستقلة ذاتياً في (1860-1958).³ ولدولة النيجر موارد طبيعية منها النفط والمعادن، اليورانيوم والفحم.⁴

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة النيجر:

الجدول رقم (6): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج.

| النيجر سنة 2020 | |
|-----------------|--------------------------------------|
| 13.74 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 567.70 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) |
| 2.90 | معدل التضخم (%) |
| 0.60 | معدل البطالة (%) |

¹ <https://www.aa.com.tr/ar/archive/316045> جمهورية-في-سطور، 30 mai 2022 à 10:30.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/النيجر>، 30 mai 2022 à 00:30.

³ <https://ar.wikipedia.org/wiki/مستعمرة-النيجر>، 30 mai 2022 à 01:01.

⁴ <https://ar.history-hub.com>، 30 mai 2022 à 01:30.

7- السنغال:

دولة أفريقية تقع جنوب نهر السنغال في غرب أفريقيا، ويحد السنغال خارجيا المحيط الأطلسي، موريتانيا شمالا، مالي شرقا و غينيا بيساو جنوبا.

تغطي السنغال مساحة 197000 كم² تقريبا، ويقدر عدد سكانها حوالي 13.7 مليون نسمة، وعملتها فرنك

¹.CFA

تأسست السنغال في 25 نوفمبر 1958 وإستقلت في 20 أغسطس 1960.² وللسنغال موارد طبيعية مثل

المناظر الطبيعية الصالحة للزراعة والأسماك والمعادن مثل الفوسفات وغيرها.³

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة السينيغال:

الجدول رقم (7): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج.

| السنغال لسنة 2020 | |
|-------------------|--------------------------------------|
| 24.91 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 1356.38 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) |
| 1.3 | معدل التضخم (%) |
| 17 | معدل البطالة (%) |

8- توغو:

جمهورية التوغو بلد في غرب أفريقيا تحده غانا من الغرب والبنين من الشرق وبوركينا فاسو من الشمال،

يمتد جنوبا إلى خليج غينيا.

وتغطي توغو 57000 كم²، مما يجعلها من أصغر البلدان في أفريقيا ويبلغ عدد سكانها حوالي 7.5 مليون نسمة،

وعملتها فرنك ⁴.CFA

عاصمة توغو هي لومي ولها موارد طبيعية وهي الفوسفات والحجر الجيري والرخام والأراضي الزراعية، ومن أهم

منتجاتها البن والكاكاو والقطن والذرة والبقول والأرز والماشية والأسماك والإسمنت والمنسوجات، وقد نال التوغو في

27 أبريل 1960 عن فرنسا.⁵

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/السنغال>, 31 mai 2022 à 08:30.

² <https://m.marefa.org/السنغال/simplified>, 31 mai 2022 à 21:21.

³ <https://blog.caveo.com>, 31 mai 2022 à 22:30.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/توغو>, 31 mai 2022 à 23:30.

⁵ <https://aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/توغو>, 1 juin 2022 à 08:08.

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة التوغو:

الجدول رقم (8): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة ساحل العاج.

| توغو سنة 2020 | |
|---------------|---------------------------------------|
| 7.57 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 91500 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مدولار) |
| 1.80 | معدل التضخم (%) |
| 4 | معدل البطالة (%) |

الفرع الثاني: هيئات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

1. مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:

بصفته الهيئة العليا، يحدد المؤتمر التوجهات الرئيسية لسياسة الاتحاد، يجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة، في دورة عادية يعين رؤساء وأعضاء أجهزة مؤسسات الاتحاد، تولى فخامة الرئيس " روش كريستيان كابوري" رئيس فاسو رئاسة الجمهورية منذ مارس 2021.¹

2. مجلس الوزراء:

من مهامه التحقق من تنفيذ التوجيهات العامة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات والتصديق على ميزانية الاتحاد وإصدار اللوائح والقوانين التي تعدها لجنة من الخبراء من الدول الأعضاء، وللمجلس أن يرفع توصيات وآراء للمؤتمر أو طرحها على الخبراء لدراستها.²

3. لجنة البنوك:

تم إنشاء اللجنة المصرفية للاتحاد النقدي لغرب أفريقيا بموجب إتفاقية موقعة من قبل وزراء المالية للدول الأعضاء في (UMOA)، في 24 أبريل 1990 في " واغادوغو"، بهدف " المساهمة في ضمان إشراف موحد وأكثر كفاءة وتكامل المساحة المصرفية في (L'UMOA).³

¹ تقرير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المتاح على الرابط: www.uemoa.int/fr/les-organes-de-luemoa، 1 جوان 2022، 10:02.

² <https://democraticac.de/?p=40046>، 1 juin 2022 à 11:05.

³ تقرير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المتاح على الرابط: <https://www.bceao.int/fr/content/presentation-de-la-commission-bancaire>، 2 جوان 2022، 10:03.

4. محكمة العدل:

تشرف محكمة العدل على التفسير الموحد لقانون المجتمع وتطبيقه والذي يحكم في النزاعات بين الدول الأعضاء أو بين الاتحاد ووكلائه، وتتألف من قضاة واحد لكل ولاية، لمدة ست سنوات قابلة للتجديد يقع مقرها في بوركينافاسو.¹

5. ديوان المحاسبة:

هيئة رقابة قضائية تم إنشاؤها بموجب المادة 38 من معاهدة المؤرخة في 14 يناير 1994 على غرار محكمة العدل، سلطة الميزانية، ومواءمة معايير وقواعد الرقابة المشتركة داخل الاتحاد.²

6. برلمان الاتحاد واللجنة البرلمانية:

البرلمان له دور إستثنائي وقيادي في قضايا التكامل، هدف هذه اللجنة النهائي هو تحقيق التناغم بين نصوص الدول الاعضاء المختلفة لتحويل المنطقة الفرعية على قضاء اقتصادي قابل للحياة، ويتم التعبير عن آرائها من خلال نشر التقارير وإعتماد القرارات.³

7. غرفة القنصلية الإقليمية:

تلعب الغرفة القنصلية دورا مهما بين الشركات والسلطات العامة، تشكلت لتمثيل مصالح الفاعلين الاقتصاديين والدفاع عنها في جميع أنحاء الإقليم.⁴

8. مجلس العمل والحوار الإجتماعي (CTDS):

أول مؤسسة حوار اجتماعي شبه إقليمي لمناقشة تعزيز إعلان المؤسسات المتعددة الجنسيات وإعتماد توصيات محددة إتجاه الدول الاعضاء والشركاء الاجتماعيين لتطبيق هذه المبادئ.⁵

9. مجلس المجتمعات الإقليمية:

مجلس أصدره رؤساء دول منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا خلال القمة الخامسة لأفريقيا، والاتحاد الأوروبي بهدف دعم تنفيذ برنامج إقليمي طموح بشأن اللامركزية.⁶

الفرع الثالث: أهداف الاتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا:

وتتمثل أهداف الاتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في مايلي:⁷

✓ تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول؛

¹ www.uemo.int/fr/organes-uemoa/la-com-de-justice, 2 juin 2022 à 10:30.

² www.aissuf.org/les-institutions-membres/uemoa/, 2 juin 2022 à 11:08.

³ <https://www.dri.gouv.sm/le-parlement-de-luemoa>, 2 juin 2022 à 12:00.

⁴ <https://cpccaf.org>, 2 juin 2022 à 12:30.

⁵ <https://www.ilo.org/empent/units/multinational-entreprises/wcms-732523/lang--fr/index.htm>, 2 juin 2022 à 13:08.

⁶ www.afrique-gouvernance.net/bdf-document-2163-fr.html, 2 juin 14:30.

⁷ Berte Tandjman Abiba Grace, L'UEMOA: la cohabitation des juridictions intervenant dans la résolution des conflits issus des investissements internationaux, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en droit LL.M., faculté de droit, Université de Montréal, France, juillet 2020, p p 7,8.

- ✓ إقامة سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات، ورأس المال وحق التأسيس وكذلك على تعرفه خارجية مشتركة وسياسة التجارة المشتركة؛
 - ✓ ترسيخ أداء الدول وسياساتها الاقتصادية من خلال تنفيذها؛
 - ✓ إستثناء إجراءات مراقبة متعددة الأطراف؛
 - ✓ موائمة تشريعات الدول الأعضاء في الإطار اللازم لعمل السوق المشتركة؛
 - ✓ تنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ الإجراءات السياسية المشتركة.
- كما يهدف أيضا:¹

- ✓ تنسيق الخطة الاقتصادية للدول بإجراءات ونظم مراقبة جماعية؛
- ✓ موائمة قوانين الإستثمار الوطنية وتوحيدها بين جميع دول الجماعة؛
- ✓ تعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع إيلاء الإنتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء لاسيما الساحلية والجزرية الصغيرة في الدول الأعضاء مثل الرأس الأخضر؛
- ✓ تشجيع وتعزيز العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات؛
- ✓ إنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية؛
- ✓ اعتماد سياسات سكانية تأخذ في الإعتبار ضرورة وجود توازن بين العوامل الديمغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الرابع: توجهات الخطة الإستراتيجية 2020/2011.

للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا توجهات للخطة الإستراتيجية وهي:²

- بناء سوق إقليمي مربح للشركات ولسكان الولايات أعضاء UEMOA؛
- تعزيز الحكومة الاقتصادية الإقليمية وأداء الدول في تنفيذ الإصلاحات والسياسات المجتمعية؛
- تطوير شراكات وتآزر متكاملة ومفيدة؛
- الترويج لمناطق الجذب في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا فضلا عن نقل أداء الدول والمفوضية إلى السكان؛
- ترسيخ ثقافة تقوم على الإبتكار والأداء؛
- جلسات داخل مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للتعبير بشكل ملموس عن هذه التوجهات، ثم تحسين إختيار التدخلات بعد موائمة البرامج الإستراتيجية؛

¹ نصير أحمد وآخرون، إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الأفريقية-الواقع والتحديات-، ملتقى دولي حول "الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية"، 2-3 ديسمبر 2019، ص 333.

² Rapport annuel 2016 sur le fonctionnement et l'évolution de l'union, Décembre 2016, p 68.

- أولويات السلطات العليا في الاتحاد هي المشاريع رفيعة المستوى الموضوعة تحت رعاية رؤساء الدول، ولاسيما المبادرة الإقليمية للطاقة المستدامة، والأمن الغذائي وتمويل الاقتصادات فضلا عن السلام والأمن في مساحة UEMOA، بالإضافة إلى ذلك كلف مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في 5 يونيو 2016 في داكار.

ومع أخذ عناصر الإطار هذه بعين الاعتبار ثم إيلاء إهتمام خاص لأولويات التالية:¹

- ✓ تعزيز إمكانات الاتحاد في مجال الطاقة؛
- ✓ تحديث وتسهيل النقل؛
- ✓ تعزيز الأمن الغذائي؛
- ✓ تحسين بيئة الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص؛
- ✓ الإتصال والتوعية وللإعلام من مختلف الفاعلين الوطنيين بشأن أعمال المجتمع بهدف ضمان الإستيلاء عليها؛
- ✓ بناء قدرات الفاعلين الوطنيين في عملية تطبيق الإصلاحات المجتمعية، ولاسيما نقل وتنفيذ التوجهات.
- ✓ تطوير الظروف التي تضمن السلام والأمن للاتحاد من أجل خلق بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة في الدول الأعضاء؛
- ✓ تعزيز العلاقات المؤسسية وآلية التنسيق بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

المطلب الثالث: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC).

سنتناول في هذا المطلب نشأة الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا، والهيكل التنظيمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، وأخيرا أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا.

الفرع الأول: نشأة الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا (CEMAC).

ترجع فكرة إنشاء الاتحاد النقدي بين دول أفريقيا الوسطى إلى أفريل 1959م، عند إنشاء البنك المركزي الموحد (BEAC) ليحل محل مؤسسة الأصدار الأفريقية الإستوائية الفرنسية والكامرون وإنشاء الاتحاد الجمركي الإستوائي في ديسمبر 1959م (UDE)، بين أفريقيا الوسطى والتشاد والغابون والكونغو في سنة 1961، إنضمت الكاميرون للاتحاد في 8 ديسمبر 1964، تم التوقيع على معاهدة برازافيل بالكونغو وتم إنشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى (UDEAC) والذي تحل حيز التنفيذ في سنة 1966م. كما تم التوقيع في سنة 1973 على مواصلة إتفاقية التعاون النقدي، وتم نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى ياوندي عاصمة الكامرون وفي سنة 1983 إنضمت غينيا الإستوائية. وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات حاولت تحقيق التكامل

¹ Rapport annuel 2016 sur le fonctionnement et l'évolution de l'union, Référence susmentionnée.

الاقتصادي ليدعم الاتحاد النقدي، فاجتمعت الدول الأعضاء في 16 مارس 1994 ووقعت في نجامينا بتشاد على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) والتي حلت محل الاتحاد في 1998م.¹ ويعرف CEMAC أيضا على أنه ستة بلدان حاليا تقع في وسط أفريقيا وهي:

الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو والغابون وغينيا الإستوائية وتشاد، ويعود الإدماج في هذه المنطقة إلى منطقة الفرنك، حيث تشترك البلدان تاريخيا في عملة مشتركة وفقا للمبادئ المعتادة المتأصلة في الاتحادات النقدية والتي تضاف إليها خصوصيات ناتجة عن التعاون النقدي بين فرنسا والدول المعنية، عندما حصلت على الإستقلال في أوائل الستينات إختارت معظم دول وسط أفريقيا الجديدة متابعة التكامل مع تجديد الإطار المؤسسي حول نظام سعر الصرف المشترك.²

وتتمثل مهمام (CEMAC) في مايلي:³

✓ إنشاء اتحاد أكثر تكاملا بين دول المجموعة وتعزيز التضامن بين شعوبها إعتادا على الروابط الجغرافية والإنسانية.

✓ تعزيز الأسواق الوطنية عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة بين بلدان المجموعة وتنسيق برامج التنمية والمزيد من التعاون في المشاريع الصناعية.

✓ تعزيز التضامن بين الدول الأعضاء لصالح البلدان والمناطق المحرومة.

✓ إنشاء سوق مشتركة إفريقية فعالة.

❖ وتتمثل دول الأعضاء في كل من:⁴

- الكاميرون

- جمهورية أفريقيا الوسطى

- تشاد

- جمهورية الكونغو

- غينيا الإستوائية

- الغابون

ويبلغ عدد سكان CEMAC حوالي 45 مليون نسمة.⁵

¹ بن يوب لطيفة ، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-،، مرجع سبق ذكره، ص ص 90،91.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/الاقتصادية-والنقدية-لوسط-أفريقياالمجموعة>, 3 juin 2022 à 14:22.

³ E.Laffiteau, S.J.Edi, Les pays de la CEMAC convergent-ils?, Stateco N°108, 2014, p 32.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/الاقتصادية-والنقدية-لوسط-أفريقياالمجموعة>, 3 juin 2022 à 15:25.

⁵ E.Laffiteau, S.J.Edi, Les pays de la CEMAC convergent-ils?, Référence susmentionnée.

1. الكاميرون:

جمهورية الكاميرون (République du Cameroun) دولة تقع في منطقة وسط الغرب الأفريقي، تحدها نيجيريا من الغرب والتشاد من الشمال الشرقي، ومن الشرق جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب غينيا الاستوائية والغابون وجمهورية الكونغو، تقع سواحل الكاميرون على خليج البوني وهي جزء من غينيا والمحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها 475442 كم، وعدد سكانها 24053727 في سنة 2017 وعملتها الفنك الأفريقي.

تأسست في 1 يناير من عام 1960 حيث تملك الكاميرون موارد طبيعية عديدة مثل النفط والغاز والمعادن والأرض والمناظر الطبيعية الجميلة.¹

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة الكاميرون:

الجدول رقم (9): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة الكاميرون.

| الكاميرون سنة 2020 | |
|--------------------|---------------------------------------|
| 40.8 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 1.537 | الناتج المحلي الإجمالي الفردي (دولار) |
| 2.42 | معدل التضخم (%) |
| 3.8 | معدل البطالة (%) |

2. جمهورية أفريقيا الوسطى:

تقع في وسط قارة أفريقيا يحدها من الشمال السودان والتشاد ومن الشرق جنوب السودان ومن الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الغرب جمهورية الكاميرون. لها مصادر طبيعية هي: الألماس، اليورانيوم، والخبث، الذهب، النفط....²، تبلغ مساحتها الكلية 622984 كم² ويقدر عدد سكانها بـ 4.5 مليون نسمة إعتباراً من عام 2008 وعاصمتها بانغي.³

وإستقلت جمهورية أفريقيا الوسطى في سنة 1960.⁴

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة أفريقيا الوسطى:

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/الكاميرون>, 5 juin 2022 à 12:12.

² <https://ar.moqatel.com/openshare/Bahes/index.htm>, 5 juin 2022 à 18:00.

³ https://ar.wikipedia.org/wiki/جمهورية_أفريقيا_الوسطى_اقتصاد, 5 juin 2022 à 19:30.

⁴ https://ar.wikipedia.org/wiki/جمهورية_أفريقيا_الوسطى, 6 juin 2022 à 07:15.

الجدول رقم (10): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة أفريقيا الوسطى.

| جمهورية إفريقيا الوسطى 2020 | |
|-----------------------------|---------------------------------------|
| 2.3 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 410.99 | الناتج المحلي الإجمالي الفردي (دولار) |
| 1.5 | معدل التضخم (%) |
| 6.4 | معدل البطالة (%) |

3.التشاد:

تقع جمهورية التشاد في وسط القارة الأفريقية ويحدها من الشرق السودان ومن الشمال ليبيا ومن الغرب النيجر والكاميرون ونيجيريا، ومن الجنوب جمهورية أفريقيا الوسطى، تعتبر تشاد دولة داخلية لا تطل على بحر أو محيط خارجي، ويخترقها نهران موسميان هما لوغان وشاري يلتقيان في العاصمة إنجمينا ويصبان في بحيرة تشاد الواقعة شمال غرب العاصمة إنجمينا، وتقدر مساحتها 1284000 كم² وهي خامس أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة.¹ كما يقدر عدد سكانها 17242234 نسمة لسنة 2022، وعملتها الفرك وسط أفريقيا.²

ومن أهم موارد الثروة الطبيعية في التشاد النفط واليورانيوم والنظرون (كربونات الصوديوم الطبيعية)، والكاولين (الطقل الصيني) والأسماك والذهب والحجر الجيري والرمل والملح.³ كما تم تأسيس التشاد في 11 أغسطس 1960.⁴

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة التشاد:

الجدول رقم (11): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة التشاد.

| التشاد لسنة 2020 | |
|------------------|---------------------------------------|
| 10.09 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 635.12 | الناتج المحلي الإجمالي الفردي (دولار) |
| 3.5 | معدل التضخم (%) |
| 1.7 | معدل البطالة (%) |

4.جمهورية الكونغو:

وتسمى أيضا كونغو كينشاسا أو الكونغو وعرفت تاريخيا باسم زائير هي دولة تقع في وسط أفريقيا وهي أكبر الدول مساحة في أفريقيا جنوب الصحراء، وثاني أكبر دولة في القارة الأفريقية بعد الجزائر والحادية عشر في العالم، تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر دولة ناطقة بالفرنسية من حيث عدد السكان في العالم، وهي ثالث

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/الريسييةالصفحة>, 5 juin 2022 à 15:35.

² <https://hijra.news/كم-عدد-سكان-تشاد>, 5 juin 2022 à 15:58.

³ <https://moqatel.com/openshare/behoth>, 5 juin 2022 à 17:25.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/تشاد>, 5 juin 2022 à 20:20.

أكثر الدول الأفريقية إكتظاظا بالسكان بعد نيجيريا وإثيوبيا والرابعة عشر في العالم، وهي عضو في الاتحاد الأفريقي وكوميسا، وتقدر مساحتها بـ 2344858 كم² وعدد سكانها 105044646 مليون نسمة، وعاصمتها كينشاسا، وعملتها فرنك كونغولي.¹

نالت جمهورية الكونغو إستقلالها في 30 يونيو 1960.² ومن بين مواردها الطبيعية الأراضي الصالحة للزراعة، القهوة، الغابات، الحيوانات البرية، المعادن، النحاس، النفط.³ وفي الجدول تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لجمهورية الكونغو:

الجدول رقم (12): أهم المعطيات الاقتصادية لجمهورية الكونغو.

| جمهورية الكونغو لسنة 2020 | |
|---------------------------|---------------------------------------|
| 10.88 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 1614.77 | الناتج المحلي الإجمالي الفردي (دولار) |
| 22.02 | معدل التضخم (%) |
| 10.30 | معدل البطالة (%) |

5. غينيا الإستوائية:

هي دولة في وسط أفريقيا من أصغر دول القارة مساحة تحدها الكاميرون من الشمال والغابون من الشرق، ومن الغرب خليج غينيا، وهي الوحيدة التي لغتها الرسمية الإسبانية، وتقدر مساحتها بـ 28051 كم² وعدد سكانها 1267689 نسمة، وعاصمتها مالابو وعملتها فرنك وسط أفريقي.⁴ تأسست في 12 أكتوبر 1968.⁵ ولغينيا الإستوائية بعض الموارد الطبيعية الرئيسية تشمل النفط والغاز الطبيعي والأراضي المخصصة لزراعة وغطاء الغابا

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا الإستوائية:

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/كونغو>, 5 juin 2022 à 21:30.

² <https://aljazeera.net/2004/10/03/الكونغو-الديمقراطية-تاريخ-من-الصراع>, 5 juin 2022 à 22:22.

³ <https://ar.history-hub.com>, 5 juin 2022 à 23:34.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا>, 6 juin 2022 à 00:00.

⁵ <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا>, 7 juin 2022 à 01:00.

الجدول رقم (13): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة غينيا الإستوائية.

| غينيا الإستوائية لسنة 2020 | |
|----------------------------|--------------------------------------|
| 10.02 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 6777.84 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) |
| 3 | معدل التضخم (%) |
| 9.9 | معدل البطالة (%) |

6. الغابون:

تقع الغابون على ساحل المحيط الأطلسي من أفريقيا الوسطى على خط الإستواء فهي ذات مناخ إستوائي ونظام واسع من الغابات يحدها خليج غينيا من الغرب وغينيا الإستوائية من الشمال الغربي والكاميرون من الشمال وجمهورية الكونغو نحو الشرق والجنوب، وتبلغ مساحتها 270000 كم² تقريبا كما يقدر عدد سكانها بـ 1500000 نسمة، وعاصمتها وأكبر مدنها هي مدينة ليبرفيل.¹

إستقلت دولة الغابون في عام 1960 وعاصمتها "ليبرفيل".² وهي من أكبر الاقتصادات في أفريقيا ومن بين أهم الموارد الطبيعية للغابون النفط الخام والبلاد تعتمد إعتقادا كبيرا على هذا المورد الطبيعي.³

والجدول التالي تلخيص لأهم المعطيات الاقتصادية لدولة الغابون:

الجدول رقم (14): أهم المعطيات الاقتصادية لدولة الغابون.

| الغابون لسنة 2020 | |
|-------------------|--------------------------------------|
| 15.59 | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) |
| 6856.12 | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار) |
| 2.9 | معدل التضخم (%) |
| 22 | معدل البطالة (%) |

¹ <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا>, 7 juin 2022 à 02:00.

² <https://ar.wikipedia.org/wiki/غينيا>, 7 juin 2022 à 03:03.

³ <https://ar.history-hub.com>, 7 juin 2022 à 12:18.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا.

ويتألف من الأجهزة التالية:

- مؤتمر رؤساء الدول:

هو الهيئة العليا للجماعة ويعمل على تحديد السياسة العامة للاتحاد.¹

- مجلس الوزراء للاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا:

يطلع عادة جهة التحضير للقمم وفيه يدور النقاش السياسي لمختلف القرارات في أفق إقرارها من قبل مجلس الرؤساء.

- برلمان المجموعة:

له سلطة تشريعية تتعلق بإقرار النصوص التي تصدر عن الهياكل التنفيذية، كما يقرر في تعاطي المنظمة مع الازمات التي يشهدها أحد البلدان الأعضاء ويرسل أيضا أحيانا لجان وسلطة في أوقات الازمات.²

- الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا:

هي منطقة من دول وسط أفريقيا لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول التي تشترك في العملة الموحدة ومعاهدة لإنشاء UDEAC وقعت فرنك CFA لتعزيز عملية التكامل شبه الإقليمي بأكملها من CEMAC، CFA خلال تشكيل اتحاد نقدي مع فرنك وسط أفريقيا رسميا في يونيو CEMAC كعملة مشتركة.³

- المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا:

هي منظمة دولية تضم عدة دول من وسط أفريقيا، أنشأت لتحل محل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا تم توقيع المعاهدة التي تنص على تأسيس هذه المجموعة في 16 مارس 1994 في مدينة "أنجمينا" في التشاد ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 1999 ، ويقع المقر الرسمي للمجموعة في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى "بانغي" وللمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا عدة اهداف من بينها إنشاء اتحاد أكثر تكاملا بين دول المجموعة وتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء لصالح البلدان والمناطق المحرومة وإنشاء سوق مشتركة أفريقية فعالة.⁴

- بنك التنمية لدول أفريقيا الوسطى (BDEAC):

هو مؤسسة لتمويل التنمية في الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول أفريقيا الوسطى (CEMAC) ، مقره الرئيسي "برازافيل بالكونغو" يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الجماعة، بما في ذلك الإقليمية والمؤسسات المالية والمتعاملين الاقتصاديين لتعبئة الموارد المالية وتمويل المشاريع وكذلك مشاركته

¹ بن يوب لطيفة ، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² <https://www.djazeera.net/cdn.ampproject.org>, 8 juin 2022 à 06:05.

³ <https://stringfixer.com/ar/CEMAC>, 8 juin 2022 à 07:30.

⁴ <https://ar.wikipedia.org/wiki/المجموعة-الاقتصادية-لدول-وسط-أفريقيا>, 8 juin 2022 à 08:08.

غير المباشرة وتغطية إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة التمويل الممنوحة للمؤسسات الإئتمانية.¹

-برلمان الجماعة:

هو المسؤول عن رقابة الديمقراطية في المؤسسات والهيئات المشاركة في عملية إتخاذ القرار في الجماعة.

-محكمة العدل:

هي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة قضائية للأنشطة وتنفيذ ميزانية مؤسسات السيماك، مقرها في " نجمينا" بتشاد وهي تتألف من ثلاثة عشر قاضيا وهي مقسمة إلى الدائرة القضائية ودائرة الحسابات.²

الفرع الثالث: أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا.

وتتمثل أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا في مايلي:³

- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية من خلال مواءمة القواعد التي تحكم عملها؛
- ✓ ضمان التقارب نحو الأداء المستدام من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية، واتساق سياسات الميزانية الوطنية مع السياسة النقدية المشتركة؛
- ✓ إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال؛
- ✓ تنسيق السياسات القطاعية الوطنية وتنفيذ الإجراءات المشتركة واعتماد سياسات مشتركة على وجه الخصوص في المجالات التالية: الزراعة وتربية المواشي، وصيد الأسماك، الصناعة، السياحة، النقل، الاتصالات، الطاقة، البيئة، والبحث العلمي والتدريب المهني.

المبحث الثاني: منطقة الفرنك اتحاد نقدي خارج الأقطار النظرية.

سننتظر في هذا المبحث إلى المطلب الأول بعنوان مؤشرات منطقة الفرنك، والمطلب الثاني بعنوان علاقة الفرنك الإفريقي بمنطقة العملة المثلى.

المطلب الأول: مؤشرات منطقة الفرنك.

سنتناول في هذا المطلب معدلات التضخم في منطقة الفرنك الأفريقي، ومعدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وكذا معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى التجارة البينية في منطقة الإيموا والسيماك، ومستويات التنمية في منطقة الفرنك الإفريقي.

الفرع الأول: معدلات التضخم في منطقة الفرنك الأفريقي.

إن الإستقرار الاقتصادي الكلي الذي أكدت عليه كثيرا في منطقة الفرنك من مزيج من سعر الصرف الثابت، والتكافؤ مع اليورو وقابلية التحويل، مما يحد أيضا من مخاطر تشكيل سوق سوداء لتبادل العملات، قبل

¹ بن يوب لطيفة ، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-، مرجع سبق ذكره، ص 93.

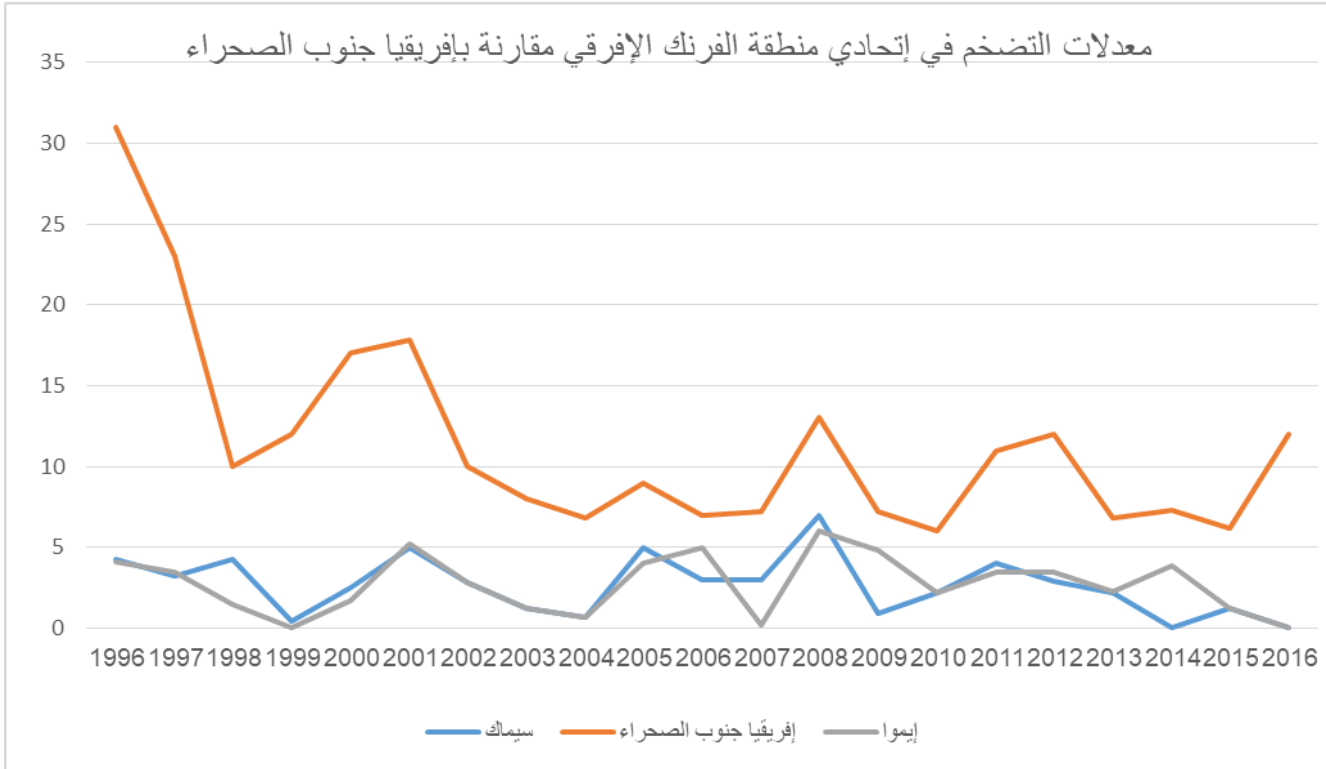
² المرجع نفسه، ص 94.

³ <https://wits.worldbank.org/GPTAD/PDF/archive/CEMAC.pdf>

كل شيء تمكن هذه الآليات دول منطقة الفرنك من الإستفادة من التضخم المتحكم فيه و تجنب نوبات التضخم المفرط، إذ أن التكافؤ الخارجي هو أحد الوسائل التي يمكن لبلد نامي تحقيق إستقرار الأسعار فيها والتضخم المقاس، بشرط أن يكون لديه الوسائل اللازمة للدفاع عن هذا التكافؤ (حجم كافٍ من إحتياطات النقد الأجنبي، البنوك المركزية القادرة على إدارة سياسة نقدية مستقلة، وما إلى ذلك).

حيث تستهدف الدول الأعضاء معدلات تضخم مختلفة وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل (1): معدلات التضخم في اتحادي منطقة الفرنك الإفريقي مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء (%).



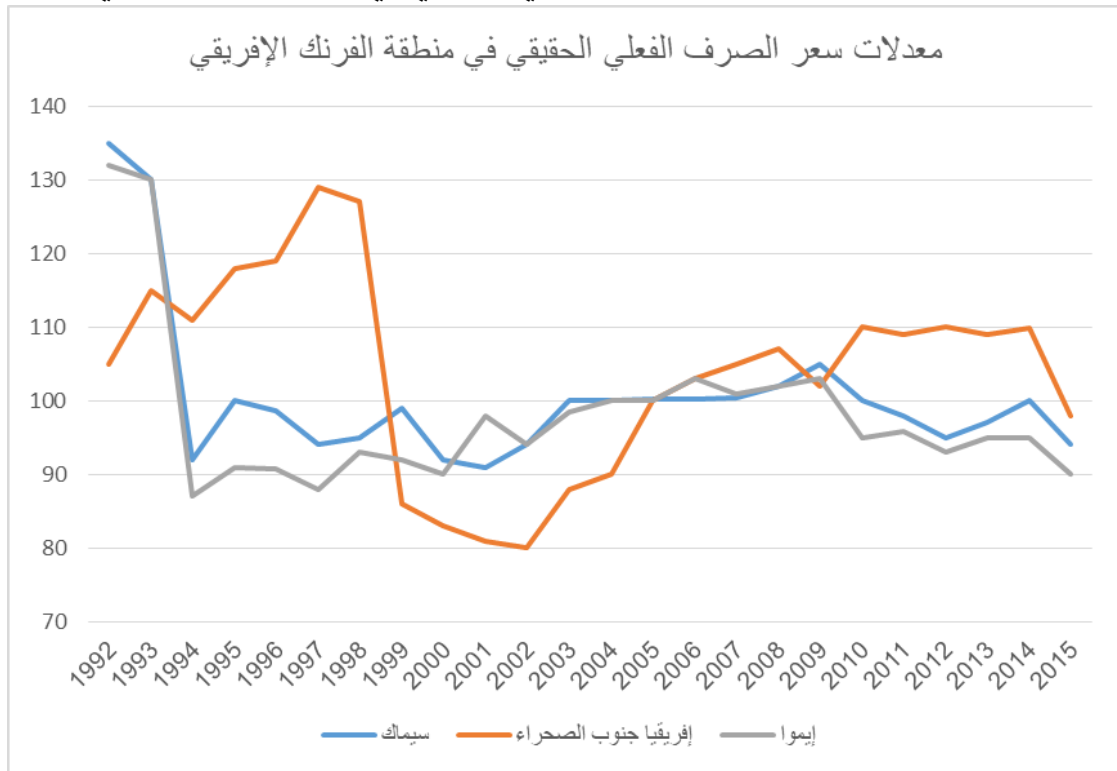
Source: Zineddine Hammachi , la zone franc CFA en Afrique: Une Intégration Monétaire Sans Intégration Economique, Al Economic journal, volume v2, n°01, April 2021, p 894.

يمثل الشكل السابق معدلات التضخم في اتحادي منطقة الفرنك الإفريقي مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء لفترة مابين 1996 و2016، حيث نلاحظ أن معدلات التضخم لكل من إيموا وأفريقيا جنوب الصحراء وسيماك تتقلب بقيم غير ثابتة، إذ نجد أن في سنة 1996 إحتلت أفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة لمعدلات التضخم خلال الفترة المذكورة حيث كانت بالتقريب 31% مقارنة بكل من سيماك و إيموا اللذان كانت قيمة معدل تضخمهما متساوية تقريبا ب4.2%، ليتواصل التقلب في قيم معدلات التضخم حتى سنة 2016، لكن الجدير بالملاحظة أن خلال الفترة الزمنية المذكورة تحتل دائما أفريقيا جنوب الصحراء أكبر قيمة لمعدلات التضخم، مما يدل على أنها عاجزة عن التحكم في معدلات تضخمها.

الفرع الثاني: معدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في منطقة الفرنك الأفريقي.

يمكن أن يكون للعملة الفرنسية تأثير كبير على تنافسية سعر الفرنك الأفريقي، فمن المسلم به أن هذا قد لا يبدو مفاجئاً بسبب التكافؤ الثابت بين الفرنك الأفريقي والعملة الفرنسية، ومع ذلك لم يستبعد مبدئياً أن الفروق في الأسعار والهياكل الجغرافية للتجارة بين منطقة الفرنك الأفريقي وفرنسا، ستمحو أوجه التشابه في تطورات القدرة التنافسية السعرية لكل منهما المرتبطة بالترسيخ الاسمي للفرنك الأفريقي على العملة الفرنسية. إذ تختلف معدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في منطقة الفرنك الأفريقي، وهذا ما نوضحه من خلال الشكل التالي:

الشكل(2): معدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في منطقة الفرنك الإفريقي(مليار دولار).



Source: <https://www.cairn.info/revue-d-economie-du-developpement-2017-2-page-5.htm>, 25 April 2022, 12:15.

يمثل الشكل معدلات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في منطقة الفرنك الإفريقي، للفترة ما بين 1992 و2015، حيث نلاحظ أن معدلات سعر الصرف الحقيقي في تقلب مستمر في كل من إيموا وأفريقيا جنوب الصحراء وسيماك، حيث خلال السنتين من 1992 إلى 1993 ترتفع قيمة معدلات سعر الصرف الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء من القيمة حوالي 105 مليار دولار إلى القيمة 115 مليار دولار تقريبا، لكن بالمقابل نلاحظ أنه في نفس السنتين تنخفض قيم معدلات سعر الصرف الحقيقي في كل من إيموا وسيماك من القيمة حوالي 135 مليار دولار والتي تمثل أكبر قيمة للمعدل إلى القيمة حوالي 130، أما خلال السنتين من 1993 إلى 1994 نلاحظ إنخفاض حاد في قيم معدلات التضخم في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وسيماك، وإيموا، ليعاود

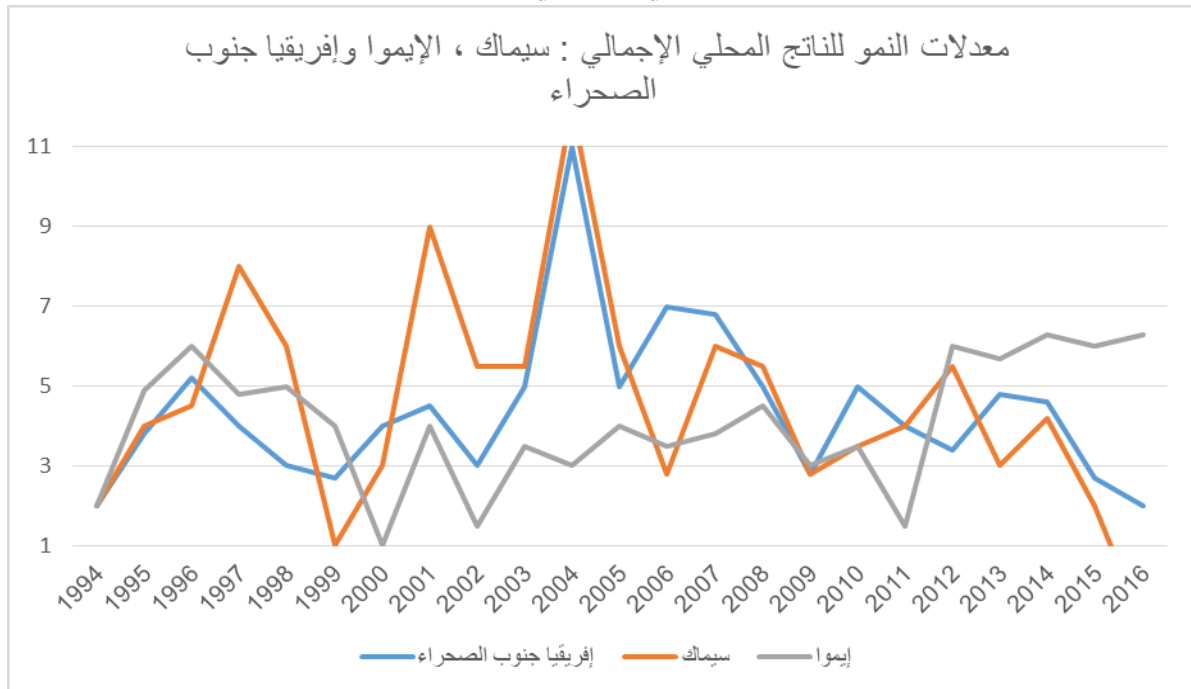
الإرتفاع خلال الفترة مابين 1994 إلى 1995 ، لتستمر قيم المعدل في التقلب، ولا تثبت سواءا بالإرتفاع أو الإنخفاض.

الفرع الثالث: معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الفرنك الأفريقي.

يسمح معدل النمو بالعديد من العمليات الحسابية، إذ يتم حساب معدل النمو لبلد ما في الواقع فيما يتعلق بتطور الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والذي يمثل مجموع الثروة التي تنتجها جميع الشركات في بلد ما خلال فترة معينة.

وفي الشكل أسفله توضيح لمعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي لكل من سيماك والإيموا، وكذا أفريقيا جنوب الصحراء.

الشكل(3): معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي : سيماك ، الإيموا وأفريقيا جنوب الصحراء (%).



Source: Zineddine Hammachi , la zone franc CFA en Afrique: Une Intégration Monétaire Sans Intégration Economique, Al Economic journal, volume v2, n°01, April 2021, p 895.

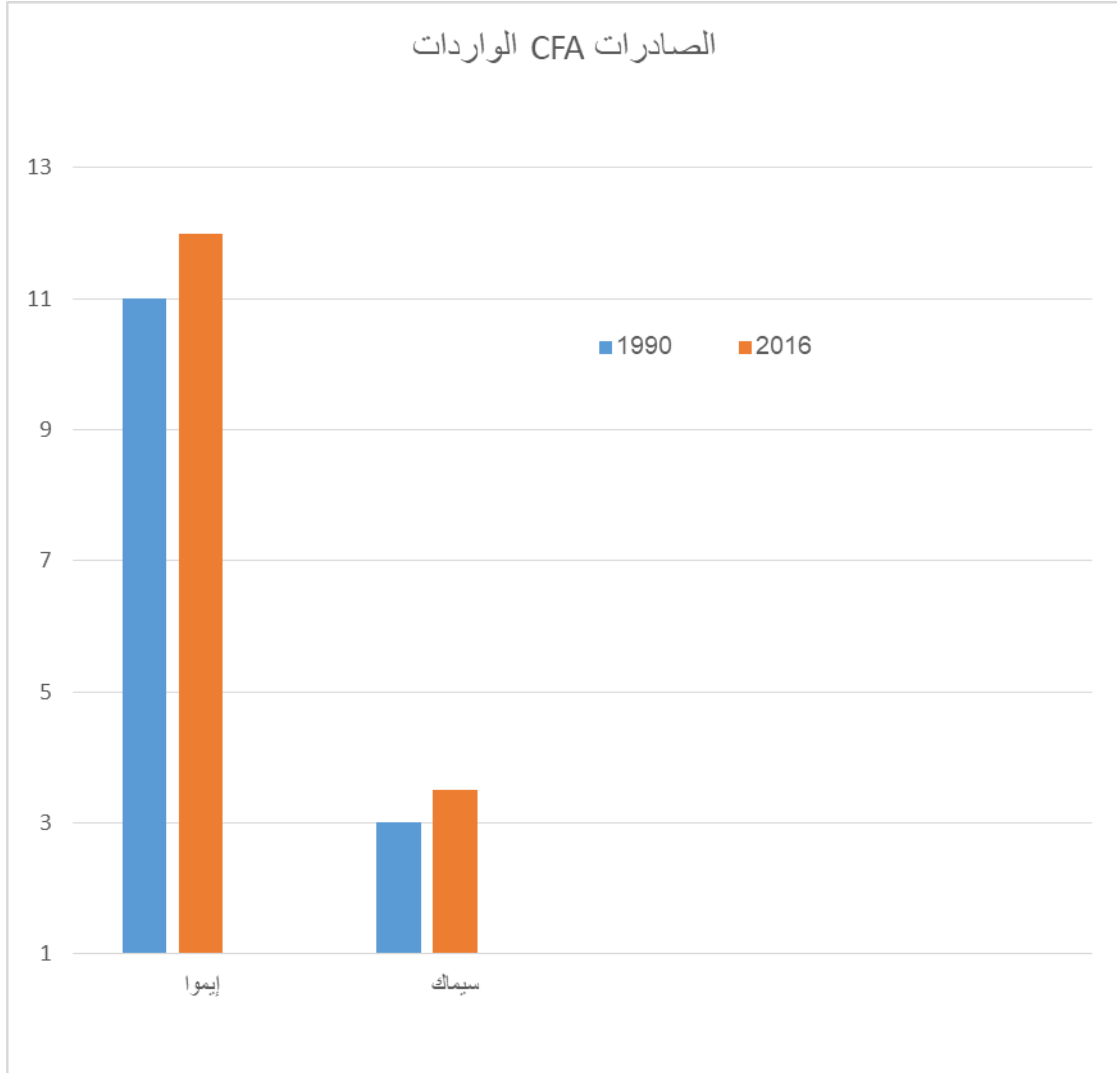
يمثل الشكل معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في سيماك ، الإيموا وأفريقيا جنوب الصحراء، للفترة الممتدة مابين 1994 و2016، حيث نلاحظ أن قيم معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في تقلب مستمر تارة بين الإرتفاع الكبير وتارة بين الإنخفاض الحاد، لنسجل سنة 2004 أكبر قيمة للمعدل والتي كانت حوالي 11% في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وسيماك، وكذا نلاحظ أن قيم المعدل تتخفف بشكل تدريجي في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2016 في كل من أفريقيا جنوب الصحراء وسيماك، وفي المقابل ترتفع قيم المعدل تدريجيا في إيموا خلال نفس الفترة.

الفرع الرابع: التجارة البينية في منطقة الإيموا وسيماك.

التجارة البينية هي التجارة التي تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول،¹ إذ تبلغ التجارة البينية في منطقة الفرنك الأفريقي حوالي 15% وجميع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) لديها من بين أدنى معدلات التنمية البشرية في العالم.

وفي الشكل أدناه سنتناول الصادرات والواردات لكل من سيماك وإيموا:

الشكل (4): الصادرات والواردات (%).



Source: Zineddine Hammachi , la zone franc CFA en Afrique: Une Intégration Monétaire Sans Intégration Economique, Al Economic journal, volume v2, n°01, April 2021, p898.

يمثل الشكل الصادرات والواردات في كل من إيموا وسيماك، حيث نلاحظ أن إيموا تحتل المرتبة الأولى في قيمة الصادرات والواردات بنسبة 11% سنة 1990 لترتفع سنة 2016 إلى نسبة 12% ، في المقابل نلاحظ أن

¹ <https://trading-secrets.guru/مصطلحات/التجارة-البينية/> 6juin2022 19:40.

الصادرات والواردات في سيماك قيمها أقل مقارنة بإيموا لكنها تسجل إرتفاعا أيضا حيث نلاحظ أنها سجلت خلال سنة 1990 حوالي 3% لترتفع خلال سنة 2016 إلى 3.5% والذي يعتبر إرتفاعا ضئيلا جدا وهذا ما يثبت ضعف اقتصادياتها.

الفرع الخامس: مستويات التنمية في منطقة الفرنك الإفريقي.

هنالك العديد من البحوث التي درست الإختلاف من حيث مستوى التنمية، فقد كان التقليل بين فجوات التنمية بين الدول الأعضاء في منطقة فرنسا، الهدف الرئيسي، إذا أن عدم تجالس مستوى التنمية-المقاس بدخل الفرد- أمر ملحوظ، ليس فقط بين الاتحادين، ولكن أيضا في كل منهما.

وفي الجدول التالي سنوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي الفردي في منطقة الفرنك الإفريقي.

الجدول رقم (15): تطورات الناتج المحلي الإجمالي الفردي في منطقة الفرنك الإفريقي.

| | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2010 | 2014 | 2016 |
|------------------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| إيموا | | | | | | | |
| بينين | 144 | 377 | 391 | 690 | 690 | 825 | 771 |
| بوركينافاسو | 81 | 282 | 351 | 226 | 574 | 713 | 653 |
| كوديفوار | 227 | 1231 | 887 | 648 | 1236 | 1545 | 1459 |
| غينيا بيساو | 110 | 130 | 230 | 281 | 518 | 567 | 694 |
| مالي | 60 | 252 | 285 | 219 | 621 | 706 | 830 |
| نيجر | 144 | 420 | 313 | 160 | 351 | 427 | 411 |
| سينغال | 242 | 629 | 760 | 474 | 998 | 1061 | 960 |
| طوغو | 120 | 417 | 430 | 265 | 496 | 635 | 590 |
| سيماك | | | | | | | |
| أفريقيا وسط | 103 | 350 | 490 | 245 | 446 | 371 | 325 |
| كاميرون | 171 | 754 | 923 | 583 | 1147 | 1429 | 1495 |
| الكونغو | 205 | 946 | 1172 | 1035 | 2953 | 3137 | 2771 |
| الغابون | 548 | 5869 | 6250 | 4115 | 9388 | 10208 | 9552 |
| غينيا الإستوائية | 228 | 229 | 297 | 1970 | 15869 | 17430 | 12317 |
| تشاد | 128 | 228 | 291 | 166 | 895 | 1024 | 874 |

Source: Zineddine Hammachi , la zone franc CFA en Afrique: Une Intégration Monétaire Sans Intégration Economique, Al Economic journal, volume v2, n°01, April 2021, p 898.

يمثل الجدول أعلاه تطورات الناتج المحلي الإجمالي الفردي في منطقة الفرنك الإفريقي، حيث نلاحظ أن دخل الفرد في سيماك تتراوح بين 371 دولارا في وسط أفريقيا خلال سنة 2014، و17000 دولارا في غينيا

الإستوائية خلال نفس السنة، وفي المقابل تتقلب في الإيموا بين 427 دولارا في النيجر و1545 دولارا في ساح العاج خلال نفس السنة.

المطلب الثاني: علاقة الفرنك الإفريقي بمنطقة العملة المثلى.

أولا : علاقة الفرنك الإفريقي باليورو.

إن ربط فرنك CFA باليورو هو موضوع إهتمام مشترك بالنسبة للأفارقة والاوروبيين حيث تم إطلاق اليورو كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي والتي تم تجسيدها لوصول هذه الدول لقمة التكامل الاقتصادي باستخدام عملة واحدة في جميع أنحاء الدول الاعضاء في الاتحاد، والذي كان اتحادا ناجحا، وقد كان لليورو علاقة بالفرنك الأفريقي حيث حاولت الدول الأفريقية الدخول في علاقات اقتصادية ونقدية فظهرت محاولات عديدة وعلى مستويات مختلفة وذلك من أجل تعزيز وحدتها النقدية.

وعلى عكس التجربة الأوروبية، ففي وسط وغرب أفريقيا سبق التكامل النقدي التكامل الإقتصادي وذلك قياسا على أساس التدفقات التجارية الرسمية داخل المنطقة والتي كانت ضعيفة في كل من الاتحادين (UEMOA) و(CEMAC).

وقد كان التباين الكبير بين الاقتصادات الصناعية والديناميكية الأوروبية وبين اقتصادات دول منطقة الفرنك الأفريقي التي يعاني معظمها من اختلالات هيكلية وبنوية حادة يجعل ميزان المدفوعات يميل لصالح أوروبا، بالإضافة إلى صناعات غير متطورة ، أسواق صغيرة وضيقة والكثير من العوائق والصعوبات أمام التجارة... ، وبهذا لم يكن التكامل النقدي الفرنك الإفريقي كافيا للتعويض عن الصعوبات الهيكلية التي واجهتها الدول الاعضاء في المنطقة.

وبسبب الإرتباط باليورو فإن دول منطقة الفرنك الإفريقي حظت بسهولة الوصول إلى جميع دول الاتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي من خلال تخفيض التكلفة على أوسع نطاق، وبشكل عام تحتاج الدول الأفريقية للإلتزام بالصرامة في جهود التكامل الإقتصادي والنقدي الخاصة بهم كون أوروبا لم تُبنى لتكون متساهلة إتجاه أفريقيا إذ تم تقديم اليورو قبل كل شيء لتعزيز الاقتصاد الأوروبي والمصالح الأوروبية والدفاع عنها

ثانيا: علاقة الفرنك الإفريقي بمنطقة العملة المثلى.

كما ذكرنا سابقا في معايير منطقة العملة المثلى الخاصة بـ Robbert Mundell، ماكينون، Kennen ، فيما يتعلق بالشروط اللازمة لإعتبار الاتحاد النقدي مثالي، فقد تبين أن التجارة في منطقة الفرنك CFA منخفضة جدا سواء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا(UEMOA) أو في الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا (CEMAC) ، على عكس التجارة في منطقة الاتحاد الأوروبي (UERO)، وأن المعيار الوحيد الذي تحترمه منطقة الفرنك هو تقارب مستويات التضخم داخل اتحاداتها، لكن هذا لا يكفي لتطوير منطقة الفرنك وجعلها منطقة عملة مثلى. وقد كانت صادرات الدول الأعضاء غير متنوعة حيث غلب عليها المواد الخام والزراعة، أما بالنسبة لحالة منطقة الفرنك الأفريقي لم يتم إستيفاء شروط المنطقة النقدية المثلى.

خلاصة الفصل:

الفرنك الأفريقي تخضع بموجبه 15 دولة أفريقية للنظام المصرفي الفرنسي، من خلال اعتماد عملة واحدة مرتبطة بالعملة الفرنسية، تحدد قيمته النقدية الخزانة العمومية الفرنسية، وينقسم فرنك CFA إلى ثلاث مجموعات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA، والذي يضم ثمانية دول، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا CEMAC، والذي يضم ستة دول، إضافة إلى جزر القمر حيث لا تزال البلدان التي تستخدم الفرنك الأفريقي من بين أضعف الاقتصاديات في العالم، معظمها ضمن قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نتيجة سيادات اقتصادية إستعمارية، تفرضها فرنسا، فالفرنك الأفريقي لا يتطابق مع منطقة العملة المثلى كون التجارة البيئية ضعيفة بين الدول بالإضافة إلى إختلاف الهيكل و البنيان الاقتصادي.

الخاتمة

يعتبر الاتحاد النقدي مرحلة أساسية من مراحل التكامل الاقتصادي حيث ينطوي على توحيد السياسات النقدية من خلال خلق عملة موحدة و انشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف واسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي ...

فهو يؤدي إلى التخفيف او القضاء على العقبات النقدية التي تعرقل إنسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول، وهو بذلك يوفر المقومات النقدية لعملية التكامل الاقتصادي، وضمن هذا الإطار ظهرت نظرية منطقة العملة المثلى والتي تتماشى حسب معايير محددة، وبالتالي فإن كل إقليم يكون منطقة عملة مثلى يحدد بنفسه شروط أمثليته تبعاً لخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...

إذ أن هناك الكثير من التجارب فيما يخص الاتحادات الاقتصادية والنقدية في العالم وتعتبر تجربة الاتحاد النقدي والأوروبي الأكثر نجاحاً في تاريخ العالم، وذلك على عكس ما توصلنا إليه في هذه الدراسة والمتمثلة في تجربة التكامل النقدي في قارة أفريقيا او ما يعرف بالفرنك الأفريقي CFA والذي هو عملة نقدية موحدة لبعض الدول الأفريقية، وتجربة للتكامل النقدي ظهرت في 1945 واستمرت إلى حد الساعة، بين مجموعة اقتصادية ونقدية لغرب أفريقيا UEMOA والتي تضم ثمانية دول، ومجموعة اقتصادية ونقدية لوسط أفريقيا CEMAC بالإضافة إلى جزر القمر، فمنذ أن بدأ العمل بالفرنك الأفريقي، تراجعت معدلات التنمية لدول المنطقة وشكل ردعا لكل من حاول الخروج عن الهيمنة الفرنسية، فهو يعتبر طريقة لإبقاء الأفارقة تحت سيطرة فرنسا والعبودية، فهي مسؤولة بشكل كبير عن التخلف في القارة الأفريقية فبسببها غرق جزء كبير من القارة السمراء في الفقر والبؤس والحاجة... . إذ أن هذه الدول تتميز باختلاف الهيكل والبنيان الاقتصادي لكل دولة.

وتعتبر منطقة الفرنك في أفريقيا أقدم منطقة نقدية في العالم ولكنها أيضاً الأقل شهرة والأقل دراسة من قبل الباحثين والاقتصاديين ، مقارنة بالمناطق النقدية الأخرى ، فهي تمثل شكلاً فريداً من التكامل الاقتصادي الإقليمي، من عدة جوانب، وفرنسا دوراً أساسياً في تشغيل نظام الفرنك لتحليلها كعملية تكامل اقتصادي إقليمي، فإن منطقة الفرنك في أفريقيا غير ناجحة في تكثيف العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بإستثناء الإستقرار النسبي للاقتصاد الكلي وبالتالي فمنطقة الفرنك الأفريقي لا تمثل منطقة عملة مثلى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، وتنفي الفرضية الثانية.

فمن الناحية النظرية ، تمثل منطقة نقدية واحدة ولكن عملياً منطقتان مختلفتان (عملتان -بنكان مركزيان - نقص التنسيق -إلخ)، والإعتماد على فرنسا والاتحاد الأوروبي من ناحية تطوير وتنفيذ المشاريع الإقليمية من جهة، وانعكاسات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي من جهة أخرى. لذا يجب على قادة منطقة الفرنك توحيد هذه القوى لمواجهة التحديات المتعددة التي تم البدء بها سابقاً، فالإصلاحات المسجلة في برامج منسقة وواقعية يمكن أن تؤدي إلى تغيير فعال للنظام القائم، في إطار تنسيق السياسات الاقتصادية وتقارب مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- التكامل النقدي مرحلة أساسية من مراحل التكامل الاقتصادي؛

- ربط الفرنك الأفريقي بالعملة الفرنسية، ثم بالعملة الأوروبية (اليورو)، كون أن اليورو أكثر نجاحا في العالم؛
- التكامل الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا تمثلان منطقة نقدية واحدة لكن عمليا منطقتان مختلفتان؛
- الفرنك الأفريقي لا يمثل منطقة عملة مثلى.

التوصيات

ومن بين أهم التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

- العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في اقتصاديات الاتحادات الاقتصادية والنقدية لدول أفريقيا.
- العمل على إقامة المشاريع المشتركة باعتبارها امرا ضروريا لنجاح أي تكامل اقتصادي.
- العمل على توضيح أهمية التكامل الاقتصادي وكذا الاتحاد النقدي لسكان دول أفريقيا.
- العمل على تنويع اقتصاديات منطقة الفرنك الأفريقي بهدف إحداث تغيير جوهري في التركيبة الهيكلية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

- بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية (1981-2007)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة للواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003.
- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

✓ الأطروحات والمذكرات:

- بلفاطمي عباس، محددات، إمكانات وآثار التكامل النقدي بين دول مجلس اتحاد التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر.
- بوجلحة إبراهيم ، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تخصص اقتصاد دولي-، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر.
- بودري الشريف، تنافس العملات الإرتكازية على المعاملات المالية الدولية في ظل لا إستقرار النظام الدولي -التحديات المستقبلية للتكامل النقدي العربي-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، 2016/2015.
- بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثاره على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2015/2014.
- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- قسم العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر.

- بولعسل محمد، الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغربية إلى إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية-دراسة (حالة تونس، المغرب، الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير - تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، 2010-2011.
- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
- روابح عبد الرحمان، حركة التجارة والدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة - دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2013/2012.
- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تخصص نفود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015/2014.
- مسيود عبد الله، مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكست-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير قسم العلوم التجارية-إختصاص: تجارة دولية وتنمية مستدامة-، جامعة 08 ماي 1945، قالمة-الجزائر، 2019/2018.
- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي-دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير:تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014/2013.
- نوري منيرة، "دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغربي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017/2016.

- الوافي آسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- بن يوب لطيفة، آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015/2014.

✓ المجلات والدوريات:

- بلقاضي عباس، هل يشكل مجلس التعاون الخليجي العربي منطقة العملة المثلثي "أ"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، سنة 2011.
- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد5، الجزائر.
- الحيايي عبد الله فاضل، آفاق التكامل النقدي دراسة في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات إقليمية، مجلد6، العدد19، سنة2010.
- عزى خليفة، الجدل القائم حول منطقة العملة المثلثي المعايير والتقييم والدوافع، مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي إليزي دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد3، جانفي 2019.
- عصب عوض، "التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق (رؤية التكامل الاقتصادي اليمني السعودي)، مجلة الأندلس للعلوم الإقليمية، المجلد3، العدد6، مارس 2011.
- بن محمد السلطان عبد الرحمان، مدى أهمية العملة الموحدة في مسيرة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد2010، العدد17، السعودية، 31 أكتوبر 2010.
- المغربي محمد لمياء، التبادل التجاري العربي الإفريقي (الفرص والتحديات)-دراسة حالة مصر و تجمع الكوميس-، المجلة العربية للإدارة، مجلد37، عدد4 مصر، ديسمبر (كانون الأول) 2017.
- ويليامسون جون، التكامل النقدي العربي: المفهوم والصور والأهداف، نظرة عامة، مجلة المستقبل العربي، العدد25(31)مارس1981.
- بن يوب لطيفة وآخرون، إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلثي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد01، 2015.

✓ الملتقيات:

- نصير أحمد وآخرون، إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الأفريقية الواقع والتحديات، ملتقى دولي حول الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3ديسمبر 2019.

✓ التقارير:

- تقرير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ، المتاح على الرابط: www.uemoa.int/fr/les-organes-de- ,luemoa
- تقرير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ، المتاح على الرابط: <https://www.bceao.int/fr/content/presentation-de-la-comission-bancaire>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Berte Tandjman Abiba Grace, L'UEMOA: la cohabitation des juridictions intervenant dans la résolution des conflits issus des investissements internationaux, Mémoire présenté en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en droit LL.M., faculté de droit, Université de Montréal , France, juillet 2020.
- Doghri SEhl, les effets de la dévaluation du Franc CFA sur le commerce extérieur des pays de l'Afrique de L'ouest, Rapport de recherche bibliographique, Ecole nationale Supérieure des sciences de l'information et des bibliothèques, université claudes Bernard LYON1, 1996/1997.
- E.Laffiteau, S.J.Edi, Les pays de la CEMAC convergent-ils?, Référence susmentionnée.
- Laurent Reve Parrot, L'impact de la devaluation du Franc CFA sur le developpement Rural et les Migration, Une étude prospective le cas de Ndion walo au Sénégal, Rapport de DEA "politique et pratiques comparées du developpement", Septembre 1994.
- M.Jean François Mbaye, M.marcléfur , autorisant la ratification de l'accord de coopération entre le gouvernement de la république français et les gouvremment des états membre de l'union monétaire Ouest-Africaine, Rapport fait au nom de la comussion des affair étrençères sur le projet de loi après engagement de la pocédure accélérée, Assemblée nationale 27 novembre 2020.
- Rapport annuel 2016 sur le fonctionnement et l'évolution de l'union, Référence susmentionnée.
- Yann Bedzigui, La zone Franc reliquat d'avenir, Annuaire Français De relations intenationales-vol.X3-2012.

ثالثا: مراجع الأنترنت:

- <http://www.tresor-economie-gow-fr/trisor-international/la-zone-franc/lesprinsipes-etmodalites-de-fonctionmmement-de-la-cooperation-monetaire>.
- <https://aljazeera.met/encyclopedia/countries/2014/10/18/توغو>.
- <https://ar.history-hub.com>.
- <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/بوركينا-فاسو>.
- <https://ar.knoema.com/atlas/غينيا-بيساو/topics/>.
- <https://blog.caveo.com>.
- <https://controverses.minesparis.psl.eu/public/promo17/promo17-G7/controversies-minesparistech.fr/groupe7/wordpress/acteurs/les-bangues-centrales/index.html>.
- <https://cpccaf.org>.
- <https://democraticac.de/?p=40046>.
- <https://hijra.news/كم-عدد-سكان-تشاد>.
- https://stringfixer.com/ar/Franc_Zone.

- https://stringfixer.com/ar/Franc_Zone.
- <https://www.aa.com.tr/ar/archive/316045> جمهورية - سطور - حقائق في - مالي -
- <https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/opendata/RAPPANR5L15B3602.html>.
- <https://www.dri.gouv.sm/le-parlement-de-luemoa>.
- <https://www.google.com/smp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/countries/2014/10/18>.
- <https://www.ilo.org/empent/units/multinational-entreprises/wcms-732523/lang--fr/index.htm> www.afrique-gouvernance.net/bdf-document-2163-fr.html.
- [فرنك - أفريقيا](https://www.marefa.org/).
- <https://www.moqatel.com/copenshare/Behoth/Dwal-Modn1/Benin/szc02-doc-cvt-htm>.
- https://www.senat.fr/rap/r19_729-syn.pdf.
- www.aissuf.org/les-institutions-membres/uemoa.
- www.Bsi-économics.org.

